مستقبل النزاع على الصحراء الغربية في ضوء تفاهمات التسوية

(دراسة استشرافية)

The Future of Western Sahara Conflict in light of the Understanding Settlement's

(Forsight Study)

إعداد

أرحومة أحمد أرحومة أحمد

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الأول ، 2018

تفويـض

أنـا الطالـب **أرحومــة أحمــد أرحومــة أحمــد** أفـوض جامعـة الشـرق الأوسـط بتزويـد نسـخ مـن رســالتي ورقيــا وإلكترونيــا للمكتبــات، والمنظمــات، والهيئــات والمؤسســات المعنيــة بالأبحــاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أرحومة أحمد أرحومة أحمد

التاريخ 2018 /12/27

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**مستقبل النزاع على الصحراء الغربية في ضوء تفاهمات التسوية (دراسة استشرافية)**" وأجيزت بتاريخ : 29/ 12/ 2018.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
الدكتور محمد صالح بني عيسى	مشرفا	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتورة ريما أبو حميدان	عضو اللجنة الداخلي	جامعة الشرق الاوسط	.....
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة	عضو اللجنة الخارجي	الجامعة الأردنية	.....

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له دائمًا وأبدًا.

ومن منطلق أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد صالح بني عيسى الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، حيث قدّم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد، فله مني كل التقدير والاحترام.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتي، ولما قدموه لي من إرشادات قيمة تفيد الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب والعلوم في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط الذين تكرموا عليّ بعلمهم الوافر، والشكر موصول لجميع من ساعدني في إعداد هذه الرسالة من كادر الجامعة وخاصة موظفي المكتبة الأفاضل.

فلكم مني جميعا جزيل الشكر والعرفان

أرحومة أحمد أرحومة أحمد

الإهـــداء

إلى روح الوالد الطاهرة الذي كان خير سند وخير داعم لي في هذه الحياة

إلى ينبوع العطاء ورمز الكرم والدتي الحبيبة – حفظها الله وأمد بعمرها

إلى من سعى وشقى ومهد لي ولإخوتي طريق العلم بحكمة وذكاء وصبر والدي الحبيب – رحمه الله

إلى جميع من علّمني حرفًا في هذه الدنيا

إلى جميع الأصدقاء والزملاء في أي مكان

وإلى دولتي الحبيبة ليبيا التي أتمنى من الله العلي القدير أن تنعم بالأمن والأمان، وإلى الملحقية العسكرية الليبية بالعاصمة الأردنية – عمان، وتحديداً إلى المقدم عبدالقادر أبو صاع قزه الذي كان وراء هذا النجاح، وإلى جميع إخوتي الليبيين في العاصمة الأردنية عمان

أهدي هذا الجهد المتواضع

أرحومة أحمد أرحومة أحمد

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات.....	و
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول **خلفية الدراسة وأهميتها**	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
أسئلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
مصطلحات الدراسة	5
حدود الدراسة	7

الموضوع	الصفحة
محددات الدراسة	7
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	7
أولاً: الإطار النظري	8
ثانياً: الدراسات السابقة	11
منهجية الدراسة	22
الفصل الثاني **خلفية النزاع التاريخية على الصحراء الغربية**	
	26
المبحث الأول: جذور النزاع في الصحراء الغربية.....	
المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية من منظور الاستعمار والقانون الدولي.....	31
الفصل الثالث **الصحراء الغربية وفرص الحلول الممكنة وطبيعتها**	
	45
المبحث الأول: الحلول الدبلوماسية والسياسية.....	
المبحث الثاني: حلول المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية.....	57

الفصل الرابع

مستقبل النزاع في الصحراء الغربية في ظل الخيارات المطروحة

67

المبحث الأول: الخيارات المطروحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية.....

المبحث الثاني: انعكاسات الخيارات المطروحة على مستقبل النزاع في الصحراء الغربية 76

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة 87

النتائج 91

التوصيات 93

قائمة المصادر والمراجع 95

الملاحق 102

مستقبل النزاع على الصحراء الغربية في ضوء تفاهمات التسوية

(دراسة استشرافية)

إعداد

أرحومة أحمد أرحومة أحمد

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

الملخص

تناولت الدراسة مستقبل النزاع على الصحراء الغربية في ضوء تفاهمات التسوية، حيث تطرقت إلى خلفية النزاع التاريخي على الصحراء الغربية، وفرص وطبيعة الحلول الممكنة وكذلك مستقبل النزاع في الصحراء الغربية في ظل الخيارات المطروحة وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن ثمة علاقة ارتباطية بين الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية وتفجرَ النزاعات الإقليمية والدولية القائم عليها منذ عقود. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، ومنهج صناعة القرار، والمنهج القانوني. وكان من أهم نتائجها أهمية الصحراء الغربية لأطراف النزاع كونها منطقة احتكارات، وأيضا للخلاف الفكري والأيديولوجي بين الجزائر والمغرب دور كبير في منطقة المغرب العربي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة الرجوع إلى أسباب النزاع حول الصحراء الغربية، والبحث في أواصر المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت لإيجاد الحلول المناسبة للقضية، وأخذ كافة الجوانب ومحاولة دمجها في مقترح موحّد على كافة الأصعدة السياسية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: مستقبل، النزاع ، في الصحراء الغربية ، في ضوء ، تفاهمات ، التسوية

The future's conflict on the Western Sahara in light of settlement Understandings (prospective study)

Prepared

Arhoumah Ahmad Arhoumah Ahmad

Supervisor

Prof. Mohammed Saleh Bani Issa

Abstract

This study discussed the conflict future on the Western Sahara in light of understanding of settlement, where it discussed the background of historical conflict on the Western Sahara, and the nature of possible solutions as well as the future of the conflict at the Western Sahara in light of the proposed choices, the study started form a hypothesis that there is a correlation relation between the strategic importance of the Western Sahara and the outbreak of regional and international conflicts that based on for several decades. The study adopted the historical approach, descriptive analytical approach, decision-making approach and legal approach. The most important of the study is the Western Sahara's importance for the conflict parties as it a monopolies region and for the ideological and intellectual differences between Algeria and Morocco also play a major role in the Maghreb region. And in light of the results, the study recommended the need to refer to the causes of conflict over Western Sahara, and research in the conferences and treaties which held to find the appropriate solutions to the issue, then discuss all aspects and trying to integrate them into a unified proposal at all political and legal levels.

Key-words: Future, Conflict, Western Sahara, In light, Understandings, Settlement.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

يعد النزاع على الصحراء الغربية من أكثر المسائل التي تعد مهمة للعديد من الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، واحتل مكانة مهمة بين القوى الدولية الفاعلة. وتظهر أهميتها كونها صراعاً إقليمياً ودولياً ومعقداً؛ حيث تداخلت فيه عدة دول في منطقة المغرب العربي وأوروبا والعالم لأسباب عدة، ومنها مطامع الدول الكبرى في توسيع رقعة نفوذها وخاصة مما تمثله هذه المنطقة من مساحة جغرافية شاسعة، وكونها منطقة كانت محتلة تتبع للنفوذ الأسباني والفرنسي جغرافياً، وبغية تفتيت وتجزئة وحدة التراب الوطني لدول المغرب العربي عامة ومملكة المغرب خاصة، ولذلك تم خلق نزاعات بين دول المغرب العربي، حتى باتت هذه المنطقة من العالم في محط أنظار القوى الدولية الكبرى وتداخلاتها لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع إستراتيجي هام بالنسبة لها (شعلان، 2011: 2).

وتعود النزاعات على الصحراء الغربية إلى عدة عقود عندما رغبت المملكة المغربية في استعادة الصحراء الغربية المحتلة التي تقبع تحت النفوذ الإسباني، ونظراً لرغبة إسبانيا في وضع يدها على الإقليم برمته، رفضت ضم الصحراء الغربية المحتلة للمملكة المغربية، بل إنها أرادت إنشاء حكومة محلية تحت سيطرتها؛ مما دفع فرنسا إلى الإعلان عن تنظيم استفتاء على الصحراء الغربية عام 1975 والذي جوبه بالرفض من المملكة المغربية.

ومنذ ذلك الوقت والمملكة المغربية تطالب بحقها في استرجاع الصحراء الغربية التي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المغربية.

كما طالبت موريتانيا بجزء من أراضي الصحراء الغربية بحجة أن عدداً من السكان لها عادات وثقافات مرتبطة بالجذور الموريتانية، فيما تم الإعلان من قبل جبهة التحرير (البوليساريو) إقامة دولة مستقلة وإعلان حق تقرير المصير، وإقامة ما يعرف بالدولة العربية الصحراوية (الشامي، 1980: 3).

وطالبت المملكة المغربية هي الأخرى بإقليم الصحراء الغربية وبتطبيق القانون المغربي، من خلال المؤسسات المغربية العاملة في نحو 85% من أراضي الأقاليم التي تسيطر عليها، إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) حال دون تحقيقها لذلك. وتعد منطقة البوليساريو من المناطق التي كانت تخضع للسيادة الإسبانية، وتسعى المملكة المغربية لاستعادتها منذ العام 1973 ويعيش فيها أكثر من 491 ألف نسمة من بينهم 155 ألف مهاجر من المغرب.

لقد توصلت المملكة المغربية والبوليساريو في عام 1988 إلى الموافقة على خطة السلام المقترحة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تنص على وقف لإطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء بالانضمام للمغرب، أو الاستقلال عنه، أو بوضع يقبل به الطرفان، وبسبب عدم أهلية الناخبين والاتفاق على أي من الخيارات المطروحة للاستفتاء لم ير الاستفتاء النور.

وكانت عمليات جبهة البوليساريو موجهة ضد الأعمدة الأساسية للاستعمار من جيش وإدارة دبلوماسية وتحالفات دولية، ولم يلبث العمل المكثف على الأصعدة كافة أن أعطى أُكله، فبعد عامين فرض على إسبانيا الاعتراف بحق الشعب في الصحراء الغربية

فـي تقريـر المصـير والاسـتقلال، والعمـل علـى إجـلاء قواتهـا مـن العديـد مـن التمركـزات التـي كانـت موجـودة فـي الـداخل، وتراجعـت سياسـتها الاسـتعمارية التـي كانـت تنـوي مـن خلالهـا مـنح الاسـتقلال للحـزب الـوطني (اليـونس) الـذي تـم تأسيسـه مـن قبـل أجهـزة الأمـن الإسـبانية لهـذه الغايـة، حتـى تبقـى المنطقـة تابعـة لهـا تـتحكم فيهـا كمـا تشـاء، إلا أنهـا لـم تفلـح فـي الحصـول علـى دعـم الصـحراويين لحزبهـا، بـل إن الصـحراويين، التفـوا بـرمتهم حـول الجبهـة الشـعبية لتحريـر السـاقية الحمـراء ووادي الـذهب كممثـل شـرعي طلائعـي ووحيـد لهـم (السرجاني، 2009 :139).

مشكلة الدراسة:

تظهـر مشـكلة الدراسـة مـن كـون منطقـة الصـحراء الغربيـة بـؤرة للنـزاع الإقليمـي والـدولي، والسـبب فـي عـدم الاسـتقرار فـي منطقـة المغـرب العربـي عامـة والمملكـة المغربيـة خاصـة، ومحـاولات الـدول الطامعـة التـي ترغـب فـي تجزئـة وحـدة التـراب لأقطـار المغـرب العربـي، وذلـك مـن خـلال الاحـتلال الفرنسـي أو الإسـباني لهـذه المنطقـة التـي تعـد جـزء لا يتجـزأ مـن وحـدة الأراضي المغربية.

وفـي ظـل الأثـر الـذي تتركـه مشـكلة الصـحراء الغربيـة التـي مـا زالـت قائمـة منـذ زمـن طويـل، حيـث تزيـد علـى أربعـة عقـود مـن الـزمن شـهدتها منطقـة المغـرب العربـي نتيجـة لـدور القـوى الإقليميـة والدوليـة فـي زيـادة حـدة التـوتر والخلافـات لخدمـة المصـالح الحيويـة فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة مـن العـالم، ومـن خـلال اتبـاع المـنهج التـاريخي، وتحليـل أبعـاد المشـكلة وتفاعلاتهـا الإقليميـة ويحـاول الباحـث فـي هـذه الدراسـة الوصـول إلـى تحديـد أسـباب النـزاع علـى الصـحراء الغربيـة، وطبيعـة النـزاع والمطـامع فـي عـدم الوصـول إلـى حـل نهـائي لهـذا النـزاع التـي تعد رغبة ملحة لدى الدول الطامعة بعدم تسوية النزاع وتجزئة المنطقة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ثَمّة علاقة ارتباطية بين الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية وتفجّر النزاعات الإقليمية والدولية القائم عليها منذُ عقود.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما أسباب اندلاع النزاع على الصحراء الغربية؟

السؤال الثاني: ما طبيعة تفاهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية؟

السؤال الثالث: ما مستقبل النزاع في الصحراء الغربية في ظل تفاهمات التسوية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: الوقوف على أسباب اندلاع النزاع في الصحراء الغربية.

الهدف الثاني: توضيح طبيعة تفاهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية وتحليلها.

الهدف الثالث: استشراف مستقبل النزاع على الصحراء الغربية في ظل تفاهمات التسوية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة العلمية والعملية بالتالي:

الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية منطقة المغرب العربي كونها تشكل عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها أو تضيق حسب قوتها أو ضعفها السياسي التي رسمت مصدر الحياة الثقافية والسياسية لسكان الصحراء، التي يسكنها البدو الرحل

مـن القبائـل ورغبـتهم فـي تقريـر مصـيرهم؛ ولـذلك وجـد تصـور حـول أهميـة القضـية وأسـبابها وأطرافها وتداعيات هذا الصراع.

الأهمية العملية:

تكمـن فـي محاولـة الباحـث التوضـيح لأسـباب انـدلاع النـزاع فـي الصـحراء الغربيـة، وتوضـيح طبيعـة تفاهمـات التسـوية فـي نـزاع الصـحراء الغربيـة، وتقـديم الفائـدة لأصـحاب القـرار السياسـي فـي مجـال النـزاع فـي الصـحراء الغربيـة للوصـول إلـى حلـول تُرضـي أطـراف النزاع كافة، والأخذ به كمرجع يستفيد منه الباحثون في المستقبل في ذات المجال.

مصطلحات الدراسة:

النزاع:

يعـرف النـزاع لغـــة: بأنـه خصـومة بـين أفـراد أو جماعـات قـد تقتصـر علـى تبـادل الشـتائم، وقـد تمتـد إلـى التماسـك بالأيـدي أو اسـتخدام أداة مـا فـي المشـاجرة أو تفضـي إلـى الحـرب (لسان العرب).

أمـا النـزاع اصـطلاحاً فيعـرف: بأنـه مـا يحـدث نتيجـة لتضـارب أو لتصـادم بـين اتجاهـات مختلفـة، أو عـدم التوافـق فـي المصـالح بـين طـرفين أو أكثـر، ممـا يـدفع بـالأطراف المعنيـة مباشـرة إلـى عـدم القبـول بالوضـع القـائم ومحاولـة تغييـره. فـالنزاع يكمـن فـي عمليـة التفاعـل بـين طـرفين علـى الأقـل، ويشـكل هـذا التفاعـل معيـارا أساسـيا لتصـنيف النزاعـات، ويـأتي النـزاع علـى مسـتويات مختلفـة مـن الفعـل تتـراوح بـين المسـتويات السـلمية وصـولاً إلـى اسـتخدام القوة العسكرية (الخلفي، 2014).

أمـــا النـــزاع إجرائيـــاً فيعرفـــه الباحـــث: بأنـــه الخـــلاف والتصـــادم بـــين مجموعـــة مـــن الـــدول الإقليميـة أو المنظمـات حـول امـتلاك منطقـة مـا وفقـاً لمـا يناسـبه مـن عـدة جوانـب سياسـية أو أمنية أو عسكرية.

التسوية:

تعـرف التسـوية لغـة: بأنهـا مُجمـل الوسـائل السياسـيّة والقانونيّـة المسـتخدمة لحـلّ المشـاكل دون اللجوء إلى القوّة (لسان العرب).

أمـا اصـطلاحاً فتعـرف: بأنـه مصـطلح دبلوماسـي يشـير إلـى السياسـة الدبلوماسـية الراميـة إلـى تجنـب الحـرب مـن خـلال تقـديم بعـض التنـازلات. توصـف الترضـية علـى أنهـا سياسـة لتسـوية الخلافـات تـتم بـالاعتراف الـدولي وتلبيـة الشـكاوى عـن طريـق التفـاوض العقلانـي، وبالتـالي التسـوية تـؤدي إلـى تجنـب اللجـوء إلـى الصـراع المسـلح الـذي سـيكون مكلفـاً ودمويـاً وخطيـراً (الرمضاني، 1985: 143).

أمـا التسـوية إجرائيـاً فيعرفهـا الباحـث: بأنهـا التفاهمـات الدوليـة بـين أطـراف النـزاع للوصـول إلى حلول ترضي جميع الأطراف دون الدخول في أي حروب.

الصحراء الغربية:

هـــي منطقـــة ذات منـــاخ صـــحراوي مســـاحتها حـــوالي (266.000) كـــم2 تقـــع شـــمال غـــرب إفريقيـا وتحـدها الجزائـر مـن الشـمال الشـرقي، وموريتانيـا مـن الجنـوب والمغـرب مـن الشـمال وأكبـر مـدنها العيـون، ويتمركـز فيهـا عـدد كبيـر مـن السـكان، وحسـب مصـادر الأمـم المتحـدة هـــي أرض متنـــازع عليهـــا بـــين المغـــرب وجبهـــة البوليســـاريو. وتمتـــاز الصـــحراء الغربيـــة بالمساحة والموارد الطبيعية التي تمنحها الأهمية الكبرى (الشامي، 1980: 7).

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في منطقة الصحراء الغربية ودول أطراف النزاع.

الحدود الزمانية: هذه الدراسة مستقبلية، علماً بأن الأزمة في الصحراء الغربية بدأت عام 1975.

محددات الدراسة:

واجه الباحث أثناء إعداد الدراسة الحالية صعوبات من حيث قلة المراجع التي تناولت موضوع النزاع على الصحراء الغربية، وكذلك صعوبة الوصول إلى الوثائق الرسمية التي وجدت ضمن محاور محاولات التسوية الدولية حول حل النزاع في المنطقة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

شهدت منطقة المغرب العربي تكالب العديد من الدول الاستعمارية في المنطقة خلال الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تأخذ أبعاداً سياسية متداخلة مع بعضها تقف وراء النزاع في منطقة الصحراء الغربية، وتجعل من المقدرة على حل القضية أمراً غاية في الصعوبة. هذه الأسباب هي التي جعلت أطراف النزاع تلجأ إلى أو تقبل بتدويل القضية من خلال منظمة الأمم المتحدة، بعد أن عجزت عن حلها للمسائل بالوسائل السياسية والعسكرية إقليمياً.

يـدور النـزاع فـي الإقلـيم بـين كـل مـن المغـرب والجزائـر وموريتانيـا وإسـبانيا وحركـة البوليسـاريو وهـي الأطـراف المباشـرة. وهنـاك أطـراف أخـرى غيـر مباشـرة تظهـر مواقفهـا عبـر المنظمـات الدوليـة والإقليميـة ذات العلاقـة بمشـكلة الصـحراء. فلكـل طـرف مـن أطـراف النـزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه.

بعـد اسـتقلال المملكـة المغربيـة عـام 1956 وقعـت اتفاقيـة مـع إسـبانيا تقضـي باحتفـاظ الثانيـة بمواقعهـا فـي سـبتة ومليلـة والجـزر الجعفريـة فـي الشـمال، ومواقـع المغـرب وأراضـي الصـحراء والسـاقية الحمـراء ووادي الـذهب فـي الجنـوب، وأن هـذه الاتفاقيـة أبقـت أكثـر مـن نصـف أراضـي المغـرب محتلـة مـن قبـل إسـبانيا، ومـن هنـا بـدأت مشـكلة الصـحراء (هداية، 1979: 32).

أمـا فيمـا يتعلـق بـأطراف النـزاع فقـد خاضـت الجزائـر والمملكـة المغربيـة نضـالاً مشـتركاً ضـد الاسـتعمار الفرنسـي والإسـباني؛ حيـث وقفـت المملكـة المغربيـة فـي صـف الجزائـر فـي كفاحهـا مـن اجـل نيـل الاسـتقلال الـذي نالتـه عـام 1962، ولـم تثـر المملكـة المغربيـة مسـألة الحـدود مـع الجزائـر بعـد الاسـتقلال، إلا أن مشـكلة الحـدود بـين البلـدين أخذت تتأثر بين فترة وأخرى.

يقـوم موقـف موريتانيـا مـن النـزاع حـول الصـحراء الغربيـة علـى مبـدأ المحافظـة علـى حـدودها وضـمان اسـتقرارها الـداخلي، فهـي تتخـوف دائمـاً مـن الحـق التـاريخي للمملكـة المغربيـة فـي الصـحراء الغربيـة الـذي تمثـل موريتانيـا جـزءاً منهـا ودفعهـا هـذا التخـوف أحيانـاً إلـى التحـالف مـع الجزائـر وبالمقابـل دفعهـا إلـى الاعتـراف بحـق موريتانيـا بـالإقليم

الصحراوي، وبالذات بوادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني.

ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء والتي تعرف بـ (البوليساريو) في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الإسبانية، وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المملكة المغربية عام 1956، وبعد ذلك تحولت الصحراء الغربية إلى قضية نزاع مغربي– إسباني، ولذلك كونت المملكة المغربية (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء الغربية أولاً ومن ثم ضمها إلى مملكة المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية، وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية (الجابري، 1987: 22).

ومن الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثاراً هامة على الأمن الوطني للدولة، والأمن القومي للأمة. ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من نزاعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.

وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للملكة المغربية، في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع.

إن قضية الصحراء الغربية ليست عملية استقلال صحراوي عن المملكة المغربية؛ وإنما هي عملية يقصد بها الإبقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة، فالمملكة المغربية لا تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية، أما الجزائر فتخشى من تنامي التيار الإسلامي، وكذلك تتخوف موريتانيا من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني (الرمضاني، 1985: 152).

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- **دراسة بوعلام (1983) بعنوان: "قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام"**، تعرضت الدراسة إلى الجوانب القانونية العديدة الخاصة بقضية الصحراء الغربية؛ حيث حاول من خلال هذه الدراسة طرح جملة من الأفكار القانونية التي أكدت على عدم شرعية الطرح المغربي في الصحراء الغربية وأشار بذلك إلى المواثيق الدولية (منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية) والأهمية التي يكتسبها حق الشعوب في تقرير مصيرها بالانطلاق من هذه المواثيق، وبناءً على المقاربة القانونية فقد بين الباحث الدور السلبي الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في معالجتها لقضية الصحراء الغربية، وماهية قرارات المنظمة الأممية لتأجيل إجراء الاستفتاء عام 1974 عندما قررت أسبانيا ذلك، وطالبت المنظمة الأممية من محكمة العدل العليا الدولية رأي استشاري قبل أن يتم إجراء استفتاء حول الصحراء الغربية، وتعرض إلى محددات السياسة الفرنسية الخارجية وأشار إلى التدخل الفرنسي المباشر والمتكرر في الدول الإفريقية والتناقض الصارخ بين النظرية والواقع في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه قضية الصحراء الغربية من خلال توضيح أهمية البعد الاقتصادي في تحديد الموقف السوفياتي من القضية الصحراوية.

- **دراسة صدوق (1986) بعنوان: "قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية"**، تناولت الدراسة الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية، وتم تقديم ملخص حول الدور الذي لعبة الاستعمار الأسباني في منطقة الصحراء الغربية، وقام وتوضيح أهم المراحل التي مرت بها المقاومة الصحراوي في إطار التنظيمات السياسية،

ونـوّه إلـى القضـية الصـحراوية فـي إطـار القـانون الـدولي والـذي علـى أساسـة تـم معالجـة موضـوع حـق تقريـر المصـير وتطـوره والمكانـة التـي يأخـذها فـي القـانون الـدولي وتطبيقـه علـى الواقـع فـي الصـحراء الغربيـة، وبـيّن المراحـل التـي مـرت بهـا القضـية فـي الأمـم المتحـدة والـرأي الاستشـاري داخـل محكمـة العـدل العليـا ورأي المنظمـات الإقليميـة والدوليـة ومسـاهمتها فـي إيجـاد الحـل السـلمي للمشـكلة، وقـدّم مـوجزاً حـول إنشـاء الجمهوريـة الصـحراوية ودور جبهـة البوليسـاريو ومـدى مشـروعية الحـرب التـي قامـت بـين دولتـي المغـرب وموريتانيـا مـن جهـة، والشـعب الـذي يعـيش فـي الصـحراء الغربيـة مـن جهـة أخـرى بقيـادة البوليسـاريو، وقـدم الباحـث تصـورات مسـتقبلية أكـد مـن خلالهـا علـى نتيجـة مهمـة وعمليـة وتمثلـت بانتهـاك الالتزامـات الدوليـة، والعديـد مـن القـرارات التـي أصـدرتها المنظمـات الدوليـة وخاصـة ضـمن قواعـد القـانون الـدولي لفقـدان فعاليتهـا، ويجعـل العلاقـات الدوليـة مشلولة وعرضة للمخاطر.

- **دراسـة شـعنان (2007) بعنـوان: "نـزاع الصـحراء الغربيـة والشـرعية الدوليـة "حقـوق الإنسـان وحقـوق الشـعوب المسـتعمرة فـي تقريـر المصـير"**، هـدفت الدراسـة إلـى مناقشـة وتحليـل مشـكلة الصـحراء الغربيـة مـن جميـع الجوانـب الداخليـة والإقليميـة والدوليـة، وقـام الباحـث بطـرح كـل المحـاولات والأدوار التـي قامـت بهـا مختلـف الأطـراف والمنظمـات الإقليميـة والدوليـة، وكـذلك القـوى الخارجيـة؛ حيـث إن الجانـب الـدولي كـان لـه أثـراً علـى تطـور النـزاع وتسـويته بشـكل سـلمي بـين أطـراف النـزاع حـول المباشـرة وهـي المغـرب والبوليسـاريو مـن جهـة، إلا أنـه اتضـح للباحـث بـأن الحـل مسـتحيلاً دون المسـاهمة والعمـل علـى إشـراك أطـراف أخـرى لهـا اهتمـام مباشـر وخاصـة الجزائـر وموريتانيـا وأسـبانيا باعتبارهـا

دولـة اسـتعمار للإقلـيم، وبينـت الدراسـة بـأن نـزاع الصـحراء الغربيـة أدّى إلـى انـدلاع التـوتر الشـديد فـي المنطقـة والتوسـع لشـمول الخلافـات الكبيـرة بـين دول منطقـة المغـرب العربـي، وخاصـة المغـرب وموريتانيـا مـن جهـة وجبهـة البوليسـاريو كونهـا مؤيـدة مـن طـرف كـل مـن الجزائـر وليبيـا منجهـة أخـرى، وبينـت أيضـاً جبهـة البوليسـاريو التـي طالبـت بحـق شـعب الصـحراء الغربيـة فـي الاسـتفتاء مـن أجـل تقريـر مصـيره، كمـا ورد ذلـك بالعديـد مـن نصـوص ولـوائح القـوانين الدوليـة، ووجـد الباحـث أنـه رغـم تـأثر كافـة دول النـزاع فـإن المغـرب – وكمـا تـم إبـرازه – مـن أكبـر المتـأثرين لهـذا الوقـت رغـم التـأثر الكبيـر لشـعب الصـحراء الغربـي إلا أنـه مـا زال يتمتـع بالمعنويـة الجيـدة والعاليـة فـي ظـل قيـادة البوليسـاريو التـي قامـت بتحقيـق العديد من النجاحات على المستويين السياسي والعسكري.

- **دراسـة المرغنـي (2013) بعنـوان: "قضـية الصـحراء الغربيـة فـي إطـار الأمـم المتحـدة دراسـة مقارنـة لفترتـي الحـرب البـاردة ومـا بعـدها فـي ضـوء حـق تقريـر المصـير"**، رصـدت الدراسـة موقـف الأمـم المتحـدة فـي فتـرة الحـرب البـاردة ومـا بعـدها؛ وتوصـلت الدراسـة إلـى تغيـر ملحـوظ فـي الأمـم المتحـدة فـي فتـرة الحـرب البـاردة ومـا بعـدها تجـاه قضـية الصـحراء الغربيـة، وتوصـلت إلـى حـدوث تغيـر واضـح فـي القـرارات الصـادرة عـن الأمـم المتحـدة بشـأن الصـحراء الغربيـة وخصوصـا تلـك المتعلقـة بمجلـس الأمـن الـدولي. حيـث إن الاتجـاه الغالـب لموقـف الأمـم المتحـدة – بأجهزتهـا السياسـية والقضـائية بشـأن القضـية فـي فتـرة الحـرب البـاردة – يميـل لصـالح مـنح سـكان الصـحراء الغربيـة الحـق فـي تقريـر المصـير، بغـض النظـر عـن المطالـب المغربيـة والموريتانيـة القائمـة علـى الحقـوق التاريخيـة لكليهمـا فـي الصحراء الغربية.

- **دراسة فال (2013)، بعنوان: "قضية الصحراء الغربية: مقاربة الحلول"**، هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لقضية الصحراء الغربية من حيث البعد التاريخي والجغرافي والاقتصادي والثقافي، وخصوصية المنطقة الصحراوية، وكذلك الطموحات الإقليمية واستراتيجيات القوى الاستعمارية، وخلصت الدراسة إلى أن قضية الصحراء الغربية تعتبر من أصعب المشكلات التي استعصت على منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي وقفت عاجزة عن تقديم حل نهائي لهذا النزاع. وأشار الباحث إلى أن حجم الاهتمام الدولي المبذول لم يكن يتناسب مع النتائج المحققة في سبيل التسوية، حيث لم يحرز أي تقدم في حلحلة النزاع، وأنها ستشهد بعد الربيع العربي تحولاً كبيراً في التعاطي معها من طرف الحكومات الجديدة التي أفرزها الربيع العربي، وأن بقاء القضية على حالها مرتبط بنجاح الثورة المضادة من خلال فشل حكومات الثورة في معالجة الملفات الصعبة مما سيوفر الأرضية لعودة الدكتاتورية وبالتالي ستعود القضية إلى سيناريوهات الانقسام بين الراعين والداعمين لجبهة البوليساريو، وإعادة تشكيل التوازنات في المنطقة من خلال زيادة الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو؛ مما سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف والإرهاب، ويرى الباحث بأنه أمام الواقع الجديد في تشكيل الخريطة الجيوسياسية الجديدة، ستنتهج البلدان المغاربية رؤية موحدة في تعاطيها مع ملف الصحراء الغربية، مما سيجعل الطريق معبداً لحلحلة القضية الصحراوية. وأن الظروف الراهنة في مصلحة المغرب مادام مجلس الأمن لا يود الضغط عليها.

- **دراسة بن رمضان (2016) بعنوان: "قضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية"**، عالجت الدراسة إشكالية تعثّر إنشاء اتحاد مغاربي حقيقي، على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه معظم دوله، في ظل سيادة ظاهرة العولمة، مركِّزةً على اقتراح المغرب حلًّا سياسيًّا لفضّ هذا النزاع وإنهاء المشكلة على نحوٍ نهائي، ضمن ما يُسمّى" الحكم الذاتي "في المنطقة، وهو اقتراح وجد صدًى واسعًا لدى المجتمع الدولي، كما أنّه حظي بدعمٍ كبيرٍ من طرف جلّ الدول الكبرى والفاعلة في السياسة الدولية؛ لكونه يفسح المجال أمام تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة في المنطقة برمتها، وخلق مناخ جديد يُمكِّن من مواجهة التحديات المستقبلية المنتظرة.

- **دراسة حمد (2016) بعنوان: "البوليساريو وقضية الصحراء الغربية والموقف المغاربي من الصراع"**، تناولت الدراسة جبهة البوليساريو وقضية الصحراء الغربية وموقف الدول المغربية من هذا الصراع الذي يعد حالياً من أقدم النزاعات في العالم. وقد هدفت الدراسة إلى المساهمة في فهم جذور هذه المشكلة التي لم يتمكن من الوصول إلى حل جذري لها لغاية الآن، وتقديم تحليل لقضية الصحراء من خلال مقارنة مواقف كل من الدول المغاربية وجبهة البوليسارو بما يسمح بقياس درجة أهمية، وبيان أثر ذلك على العلاقات بين الدول المغربية وتداعياته على قضايا منطقة الشرق الأوسط، وكذلك هدفت الدراسة إلى طرح رؤية تاريخية موضوعية ونقدية واضحة لنزاع الصحراء الغربية بما يوضح وجود حلول ممكنة لهذا النزاع. وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في جمع البيانات، وخلصت الدراسة بأن نزاع الصحراء الغربية هو من النزاعات

التـي تـم التخلـي عنهـا دوليـاً، وقـد أشـارت نتـائج الدراسـة إلـى أن اسـتمرار مشـكلة الصـحراء الغربيـة يؤكـد محدوديـة تحـرك الـدول الفاعلـة، حيـث أن كـلاً مـن الجزائـر والمغـرب لـديهما الحجـج والأسـباب للحفـاظ علـى الوضـع كمـا هـو، إضـافة إلـى المواقـف الغربيـة والأمريكيـة التـي تريـد المحافظـة علـى الوضـع كـون وجـود موقـف نهـائي لهـا قـد يضـر بعلاقاتهـا ومصـالحها مـع أحـد الأطـراف الفاعلـة. كمـا أشـارت الدراسـة إلـى أن اسـتمرار هـذا النـزاع دون حـل يؤكـد محدوديـة التحـرك مـن الأطـراف الفاعلـة، فكـلاً مـن الجزائـر والمغـرب لـديهم الحجـج والأسـباب الداخليـة منهـا والخارجيـة والتـي تـؤدي بهـم لإبقـاء الوضـع عمـا هـو عليـه، وأوصـى الباحـث بـأن هنـاك العديـد مـن الحلـول الممكنـة التـي يجـب التقيـد بهـا مـن قبـل كافـة الأطـراف كحـل نهـائي لهـذه الأزمـة، ومنهـا إجـراء اسـتفتاء لسـكان الصـحراء للوصـول إلـى تقريـر المصـير أو حكـم ذاتـي داخـل إطـار الحكـم المغربـي، أو يـتم تقسـيم الأرض بـين المغـرب والبوليساريو.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسـة بومهـدي (Boumahdi, 1988) بعنـوان: " A Political History of The Western Sahara" (التـاريخ السياسـي للصـحراء الغربيـة)**، عالجـت الدراسـة التـاريخ السياسـي لقضـية الصـحراء الغربيـة فـي إطـار العلاقـات الدوليـة المعاصـرة، وتتـابع التـاريخ السياسـي للإقلـيم وشـعبة، وذلـك منـذ القـرن الخـامس عشـر وحتـى هـذا الوقـت، كمـا عالجـت الدراسـة ضـمن السـياق المحلـي والإقليمـي والـدولي القضـية وتوضـيحها علـى المسـتوى المحلـي والتركيـز علـى دور كـل مـن المغـرب والجزائـر فـي حـين أن التركيـز علـى المسـتوى الإقليمـي علـى تـأثير مشـكلة الصـحراء الغربيـة علـى العلاقـات بـين دول شـمال

أفريقيا مع منظمة الوحدة الإفريقية والعكس، والمستوى الدولي للقضية حيث انصب التركيز فيه على القوى الاستعمارية السابقة للمنطقة مثل فرنسا وإسبانيا وأوضحت الدراسة موقف الدول العربية الفردي والجماعي من خلال جامعة الدول العربية، وبيّنت دور كل من القوى العظمى ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى جانب دور منظمة الأمم المتحدة، وأن مصالح الدول كانت باستمرار تأخذ الأسبقية على مقتضيات القانون الدولي في تطور النزاع في الصحراء الغربية، وأن والوضع لا يحتمل أي تغيير في المستقبل والتوتر يقع بين الرغبة في الحفاظ على الوضع القائم وحق تقرير مصير الشعوب ليس من السهل إلغاؤه لصالح الأخير.

- **دراسة توماس (Thomas, 2000) بعنوان:، " Occidental 1991-1999 L'enjeu du referendum d'autodétermination", (الصحراء الغربية 1991-1999 مسألة استفتاء تقرير المصير)**، هدفت الدراسة إلى وضع النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو في الإطار الدولي، وتظهر الدراسة التأثيرات الكبيرة على العلاقات المغاربية والعلاقات الإفريقية والأوروبية والأمريكية أيضاً، وركزت الدراسة على الجانب القانوني والجانب التاريخي خلال الفترة (1991- 1999) والتي تعد مرحلة جديدة على المستوى الدولي، والتي امتازت بنهاية الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالحرب على الإرهاب وهي المرحلة التي دخل فيها طرف النزاع مرحلة وقف إطلاق النار مع بداية الجهود الدبلوماسية والسياسية، وأثر ذلك في العلاقات فيما بين الدول المجاورة والدول التي بحثت عن مصالحها نتيجة هذا النزاع إلى تدخل وعدم تدخل لحل النزاع من خلال استفتاء تقرير المصير، وإن كانت النوايا والمصالح لطرفي النزاع واضحة فإن مصالح الأطراف الأخرى التي لها تأثير في النزاع لا تبدو كذلك، ويمكن أن يتم تحليل

نـزاع الصـحراء الغربيـة مـن خـلال رسـم دوائـر مركـزة، وكـل دائـرة تمثـل جـزءاً مـن أطـراف النـزاع وتشـمل كـل العلاقـات الثنائيـة بـين المغـرب والصـحراء الغربيـة، وتحديـد الوسـائل المسـتعملة مـن أجـل التـأثير علـى كيفيـة حـل النـزاع والتعمـق فـي تحديـد دور منظمـة الأمـم المتحـدة التـي تـم تخويلهـا بمهمـة حـل النـزاع، ويـرى الباحـث بـأن كـل العلاقـات الدوليـة المنبثقـة عـن النـزاع لهـا نقطـة تقـاطع وهـي تقريـر المصـير وشـمول تـداعيات تسـوية النـزاع علـى المسـتوى الـدولي ومسـتوى المغـرب العربـي ثـم علـى المسـتوى الإفريقـي، وتسـبب هـذا النـزاع فـي الانقسـامات الكبيـرة داخـل منظمـة الوحـدة الإفريقيـة وعلـى المسـتوى الغربـي فـإن العديد من الدول اتخذت مواقف مختلفة حسب مصلحتها فحسب.

- **دراسـة (Theofilopoulou, 2010) بعنـوان: Western Sahara: The Failure of "Negotiations without Preconditions" الصـحراء الغربيـة: فشـل "المفاوضـات دون شـروط مسـبقة"**، هـدفت الدراسـة إلـى تحليـل لمـاذا أدت اسـتراتيجية الأمـم المتحـدة المتمثلـة فـي حـث الأطـراف علـى التفـاوض دون شـروط مسـبقة إلـى وقـف الجهـود الراميـة إلـى حـل الصـراع حـول الصـحراء الغربيـة بـين المغـرب وجبهـة البوليسـاريو؟ وكـان السـؤال المطـروح هـو مـا إذا كـان التقـدم الحقيقـي صـوب السـلام يسـتدعي الحـث المسـتمر مـن قبـل الآخـرين أو مـا إذا كانـت الأطـراف ستمضـي قـدما عنـدما تـدفعهم مصـالحهم الذاتيـة إلـى القيـام بـذلك، وأشـارت الدراسـة إلـى أنـه قـد تـم فـي حالـة الصـحراء الغربيـة تجاهـل أحـد أهـم بـديهيات المفاوضـات وهـي أنـه لا يمكـن أن يكـون الوسـيط يريـد حـلا أكثـر مـن الأطـراف نفسـها. وأنـه ومنـذ عـام 1991، رغـم أن الأطـراف قـد حظيـت بتأييـد ودعـم مـن قبـل الأمـم المتحـدة ولكنهـا أظهـرت القليـل مـن التقـدم. وقـد خرجـت الدراسـة بـأن الجهـود الجاريـة لاسـتخدام المفاوضـات دون شـروط مسـبقة لحـل الصـراع بـين المغـرب وجبهـة البوليسـاريو بشـأن الصـحراء الغربيـة لـم

تسفر عن نتائج. وأنه يتعين على الأمم المتحدة الاعتراف بأن جولات أخرى من الاجتماعات الرسمية أو غير رسمية، حيث يستعرض الأطراف الحديث إلى بعضهم البعض وهم ثابتون في مواقفهم، ستكون غير مجدية، كما خلصت الدراسة إلى أنه لا المغرب ولا جبهة البوليساريو على استعداد لقبول اقتراح الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل. ولن يحدث كنتيجة للضغط الذي يمارسه حلفاؤها الغربيون، أي شيء في علاقاتهم أو في المنطقة أو في البيئة الدولية لتغيير ذلك في المستقبل المنظور.

- **دراسة (Jacobs, 2012) بعنوان: Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict "صراع الجزائر والمغرب في نزاع الصحراء الغربية" التنافس المهيمن في المغرب العربي"**، حاولت الدراسة تقصّي ما إذا كان يمكن أن تكون هناك علاقة سببية بين دعم جماعات المعارضة الثانوية، وكيف يمكن لهذا الدعم أن يفيد تفوق الدولة المهيمنة على جيرانها؟ وقد استخدمت الجزائر والمغرب كدراسة حالة. حيث تبحث هذه الدراسة في كيف أن الجزائر استخدمت نزاع الصحراء الغربية لتقويض خطط المغرب لإدماج الإقليم. ومن خلال تطبيق نظرية الهيمنة ونظرية التنافس على الصراع، تم تحليل أساليب الجزائر في تحدي المطالب المغربية بما يثبت كيف أدت أفعالها إلى إضعاف أهداف المغرب تجاه الصحراء الغربية، فضلا عن التصور المأخوذ عن المغرب داخل منطقة المغرب العربي وعلى الصعيد الدولي، ووجدت الدراسة بأن الجزائر قد لعبت دوراً كبيراً في تقديم الدعم السياسي لجبهة البوليساريو منذ دخول المغرب إلى الإقليم ولغاية هذا التاريخ.

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن الصراعات التاريخية بين الجزائر والمغرب ساعدت على خلق مشاكل سياسية لكلتا الدولتين فيما يتعلق بالصحراء الغربية ومستقبل المغرب

العربي. ويرى كلاهما إمكانية أن يكونا القوة الرئيسية بين جيرانه في المغرب العربي وحتى أبعد من ذلك، وأشارت الدراسة إلى أن نجاح الجزائر في إحباط مطالب المغرب لإدماج الصحراء الغربية قد قام على دور جبهة البوليساريو، حيث إن استمرار دعم الجزائر الدولي لجبهة البوليساريو يساعد على الحفاظ على بعض المصالح الدولية في الجبهة ومصالح الصحراويين من أجل الاستقلال. وقد نجحت الجزائر في منح الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مقعداً في المنظمات الدولية. كما إن رفض الجزائر إجراء محادثات مع المغرب بشأن الصحراء الغربية يحبط خطط السلام المستقبلية ويقوض قدرة المغرب على التفاوض على اتفاق لإدماج الإقليم. وإضافة إلى ذلك، ما دامت الجزائر تراقب المحادثات ولا تشارك فيها، فإنها تعطي تصور بأنها لا تشارك في العملية وأنها موجودة فقط هناك من أجل الشعب الصحراوي وهدفه الطويل الأجل المتمثل في الاستقلال.

علاوة على ذلك، قامت الجزائر وجنوب إفريقيا باستخدام قضية استقلال الصحراء الغربية كأساس للاعتراض على فوز المغرب بمقعد في الأمم المتحدة. كما قد تضررت قدرة المغرب على بيع الموارد الموجودة في الصحراء الغربية؛ لأن الجماعات تمارس ضغوطا على الحكومات بعدم قبول السلع من المغرب، وذلك من شأنه أن يعزز مكانة الجزائر في المنطقة، وختمت الدراسة بأنه وإلى أن يتم تسوية مسألة الصحراء الغربية على نحو صحيح، سيظل ينظر إلى الجزائر على أنها عقبة أمام السلام بسبب تنافسها مع المغرب، ولكن الجزائر ستظل ترى نفسها مدافعة عن حقوق تقرير المصير للجميع، وتستخدم هذا الاعتقاد كوسيلة لزيادة تقويض المغرب سواء في المغرب أو على الساحة العالمية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لوحظ بان اغلب الدراسات كانت تتمحور حول النزاع على الصحراء الغربية بشكل منفصل وبجانب محدد، كدراسة (شعنان، 2007) التي ركزت على الأدوار الدولية والإقليمية الساعية إلى الوصول لحل هذا النزاع، وكذلك دراسة (صدوق، 1986) التي ركزت على الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية، والأخذ بمحتواها النزاع الحاصل، وكذلك دراسة (بوعلام، 1983) فقد ركزت على الجوانب القانونية العديدة الخاصة بقضية الصحراء الغربية، ودراسة (المرغني ،2013) حول " قضية الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة دراسة مقارنة لفترتي الحرب الباردة وما بعدها في ضوء حق تقرير المصير، ودراسة (فال ،2013)، حول مقاربة الحلول في قضية الصحراء الغربية، ودراسة (بن رمضان ،2016) حول الرؤية المغربية في " قضية الصحراء المغربية، ودراسة (حمد ،2016) حول الموقف المغاربي من الصراع بين البوليساريو وقضية الصحراء الغربية.
- كما لوحظ بأن الدراسات الأجنبية تتمحور حول النزاع على الصحراء الغربية بشكل منفصل وبجانب محدد، كدراسة (Boumahdi,1988) حول التاريخي السياسي للصحراء الغربية، ودراسة (Thomas,2000) حول النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو في الإطار الدولي، ودراسة (Theofilopoulou,2010) حول فشل "المفاوضات دون شروط مسبقة في الصحراء الغربية، ودراسة (Jacobs,2012) حول التنافس المهيمن في المغرب العربي: تنافس الجزائر والمغرب في نزاع الصحراء الغربية.

- أمـا الدراسـة الحاليـة سـتحاول التركيـز علـى دراسـة العديـد مـن الأطـر السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة ذات العلاقـة بـالنزاع الـدائر حـول الصـحراء الغربيـة، ومقاربـة محـاولات الوصـول إلـى حلـول وتسـوية للنـزاع يرضـي جميـع الأطـراف المتنازعـة مـن خـلال الرجـوع إلـى بعـض القـوانين والاتفاقيـات الدوليـة التـي أبرمـت بهـذا الخصـوص، ومـن خـلال التفاهمات بين الدول توحيد السعي نحو التحقيق المصالح المشتركة.

منهجية الدراسة:

اسـتخدمت الدراسـة عـدداً مـن المنـاهج لغايـات الإجابـة عـن الأسـئلة واختبـار الفرضـية، علـى النحو التالي:

المـنهج التـاريخي: قـام الباحـث مـن خـلال هـذا المـنهج تتبـع التسلسـل التـاريخي لأحـداث النـزاع الإقليمـي فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة مـن حيـث التطـورات والأزمـات التـي شـهدتها المنطقة خلال هذا التسلسل.

المـنهج الوصـفي التحليلـي: قـام الباحـث بـإجراء تحليـل لواقـع الأزمـة، والنـزاع الـذي تشـهده منطقـة الصـحراء الغربيـة مـن حيـث طبيعـة مواقـف الـدول المجـاورة والـدول العربيـة والـدول الأوروبيـة، وتحليـل أسـباب هـذه المواقـف وطبيعـة المصـالح السياسـية التـي كـان لهـا دور أساسي في التدخلات الخارجية في النزاع في منطقة الصحراء الغربية.

مـنهج صـنع القـرار: قـام الباحـث بدراسـة السياسـية الخارجيـة للـدول المعنيـة وسـلوكها وتأثيرهـا على النزاع الصحراوي وفق الخيارات المطروحة لديها.

المـــنهج القـــانوني: قـام الباحـث بـاللجوء إلـى التشـريعات والقـوانين التـي أبرمـت حـول حـل النـزاع فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة للاستشـهاد بهـا كأدلـة علـى وجـود النـزاع، ومـدى الجديـة في تقديم الحلول لحل هذا النزاع.

منهج التفاوض: وينقسم إلى

مـــنهج المصـــلحة المشـــتركة: قـام الباحـث بـالتطرق إلـى بعـض المبحاثـات التـى جـرت بـين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو وذلك لغرض الوصول ‘لى حل يرضي الطرفين.

مـــنهج الصـــراع: قـام الباحـث بـالتطرق إلـى بعـض المفاوضـات أخـذت وقـت طويـل بـين أطـراف النـزاع وذلـك عـن طريـق تطويـل فتـرة التفـاض لتعطـى أكثـر وقـت ممكـن دون الوصول إلى نتائج مهمة.

الفصل الثاني

خلفية النزاع التاريخية على الصحراء الغربية

الفصل الثاني

خلفية النزاع التاريخية على الصحراء الغربية

تعد مشكلة الصحراء الغربية من أكثر القضايا المهمة وذات البعد السياسي التي شغلت الكثير من الدول على المستوى الإقليمي في المغرب العربي، وقد احتلت مكانة هذه المشكلة في الحياة السياسية الخاصة بدول المغرب العربي على المستوى الرسمي والشعبي بجميع المعطيات سواء المحلية والإقليمية والدولية، وأهمية مشكلة الصحراء الغربية تظهر من كونها بؤرة الصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، وكذلك المحاولات التي تقدمها القوى الدولية الساعية إلى تقسيم وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي والمملكة المغربية بشكل خاص من خلال السيطرة الفرنسية أو الإسبانية المباشرة أو من خلال المعاهدات والمواثيق التي تقوم الدول بفرضها على المنطقة.

وبعد إلقاء نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربي وخصوصاً بعد سقوط الدول العربية الإسلامية في الأندلس والتي كان المغرب العربي بمثابة السند القوي والداعم لها في بداية تأسيسها عام 714 ولحين سقوطها عام 1492 فبذلك يتضح أن الدول الأوروبية كانت تخاف وتخشى القوة التي يمتلكها المغرب ووحدته؛ ولهذا السبب فإن هذه الدول عملت على تبني إستراتيجية خلق التنافس والصراع بين أبناء البلد الواحد.

ويتناول الفصل الثاني خلفية النزاع التاريخية على الصحراء الغربية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: جذور قضية الصحراء الغربية التاريخية.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية من منظور الاستعمار والقانون الدولي.

المبحث الأول

جذور النزاع في الصحراء الغربية

أصبح النزاع الدائر بين المغرب وجبهة البوليساريو (الممثل الشرعي للشعب الصحراوي) يشكل أكثر القضايا أهمية وأطولها بين قضايا النزاع في افريقيا؛ حيث تعود هذه القضية في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية، ولا تزال منتظرة الحل النهائي من قبل الأمم المتحدة، وكان من أبرز ما حققته المنظمة الأممية في مساعيها السلمية في الصحراء الغربية، حيث تمكنت خلال عام 1991 من إقناع طرفي نزاع الصحراء الغربية المتحاربين البوليساريو والمغرب بوقف إطلاق النار واستمر التزامهما قائما حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وكانت حرب التنازع بين الدولتين قد اندلعت خلال عام 1975 على أثر انسحاب الإسبان المستعمرين من المنطقة، تلك البقعة من الأرض التي يعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ من تراب وطنه، في حين أن البوليساريو (حركة التحرير الوطني) والممثل الشرعي والوحيد عن الشعب الصحراوي متمسك بملكيتها ويطالب باسم سكانها الأصليين (الصحراويين) بالاستقلال وتقرير المصير، وفقاً للقرار الأممي رقم (1514) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من عام 1960، والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (حمد، 2016: 12).

ومن مفارقات قضية الصحراء الغربية أن المملكة المغربية تطالب بتطبيق ذات القرار لصالحها على الصحراء الغربية آخذةً بحججها التاريخية في التأكيد على أحقيتها باسترجاع المنطقة، حيث يتضمن القرار المذكور بنداً نص على أن المستعمرة

التي كانت قبل فترة استعمارها تشكل جزءاً من دولة أخرى لا يطبق عليها مبدأ تقرير المصير، حيث تلحق مباشرة بالدولة الأم ويريد المغرب تطبيق هذا البند على الصحراء الغربية.

ويرى البعض بأن اعتماد المملكة المغربية على القرار الأممي رقم (1514) لتبرير سيطرتها على الصحراء الغربية بمعنى تجاهل المضمون الحقيقي لنص القرار؛ حيث أن الهدف من تطبيقه فقط على أجزاء صغيرة من الأراضي وليس على منطقة في حجم الصحراء الغربية، وأن نظام الحكم الملكي المغربي قبل المُستعمِر كان يعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض، ومسألة ما إذا كان الفرد مصنف باعتباره مغربي في إطار هذا النظام كانت تعتمد على الولاء للسلطة المغربية وليس بالضرورة على المكان الموجود فيه وهذا يتعارض مع القانون الدولي الحديث الذي تعتمد السيادة فيه مبدأ السيطرة على الأرض (الملحم، 1987: 21).

أما المطالب التي قدمتها المملكة المغربية فهناك تجرد من قيمتها من جانب القانون الدولي الذي يربط تصفية المُستعمِر بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن المُستعمَر، حيث في قضايا تصفية المُستعمِر، فإن القانون الدولي يأخذ دائما بالحدود الترابية الموروثة عن المُستعمَر ويرفض مبدأ المساس بها. ومن سوء حظ المغرب أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسومة استعماريا والمعترف بها دولياً، وكانت الاتفاقية الموقعة عام 1912، بين فرنسا وإسبانيا قد رسمت حدود الإقليم الصحراوي – الصحراء الغربية مع المملكة المغربية، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته في المادة الثالثة من الميثاق لتفادي المشاكل التي نشأت في أعقاب خروج المُستعمِر الغربي من القارة السمراء، وهنا يظهر بأنه لا تخلو دولة إفريقية من مشاكل

حدوديـة مـع جيرانهـا؛ والسـبب فـي ذلـك يعـود إلـى أن القـوى المسـتعمرة قـد رسـمت خريطـة البلـدان الإفريقيـة نتيجـة تقسـيم المصـالح بينهـا دون الأخـذ بعـين الاعتبـار طبيعـة الخصوصـيات والحقـوق لتلـك الـدول المستضـعفة، حيـث إن تـرجيح الحـدود التاريخيـة فـي قضـية تصـفية المُسـتعمِر يقتصـر علـى حالـة وحيـدة، وتتمثـل بتوافـق مطلـب الحـق التـاريخي مـع إرادة السـكان المعنيـين ومـا يمتلكـون مـن رغبـات، فـإن القـانون الـدولي يغلـب الحـق الـراهن للشـعب المُسـتعمَر فـي تقريـر حـق بالمصـير علـى حقـه التـاريخي، ورأي القـانون الـدولي بـذلك يتمثـل بـأن "السـكان هـم الـذين يقـرون مصـير الإقلـيم، ولـيس الإقلـيم مـن يقـرر مصـير السـكان"، فقـد أكـد علـى ذلـك مـا ورد علـى لسـان القاضـي اللبنـاني السـيد أمـون فـي محكمـة العـدل الدوليـة، حيـث بـيّن بـأن الحجـج المتعلقـة بمطالـب ترابيـة مهمـا كـان وزنهـا التـاريخي، عليهـا الانحنـاء أمـام حـق الشـعوب فـي التعبيـر عـن نفسـها وفقـاً للقواعـد التي وضعتها الأمم المتحدة" (المرغني، 2013: 41) .

وقـد اتخـذ أهـالي المملكـة المغربيـة اتفاقيـة مدريـد الثلاثيـة كوثيقـة رسـمية وأسسـوا مبـررهم القـانوني عليهـا لـدخول جيشـهم بقـوة السـلاح إلـى الصـحراء الغربيـة، وهـذا التصـرف بـدر مـن قبـل المغـرب وفـي نظـر القـانون الـدولي عمـل حربـي، وهـو مـا يـنص عليـه قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم (3314) المتخـذ فـي كـانون الأول مـن عـام 1974.

أمـا البوليسـاريو علـى الطـرف الآخـر فلـم تكـن الخصـم السـهل الـذي يمكـن اعتبـاره خـارج نطـاق الحسـابات، بـل فـي مواجهتهـا للملكـة المغربيـة ظهـر كنـد قـوي تصـعب هزيمتـه، واسـتطاعت جبهـة البوليسـاريو بآليـة تحركُهِـا أن تقلـق جـيش المغـرب، وأن تخـرج دبلوماسـيتها المتألقـة، وقـد حققـت نجاحـات ملموسـة علـى أصـعد عـدة، حيـث أقـدمت فـي

شباط من عام 1976 إلى قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في توقيت تزامن مع وقت خروج المُستعمِر الإسباني بشكل نهائي من المنطقة، وقد منح هذا العمل الجبهة صفة دولية رسمية، وخاصة بعدما حظيت الدولة الوليدة باعتراف دول العالم تجاوزت ثمانين دولة، وحصلت المنطقة على عضوية تامة في منظمة الوحدة الإفريقية (الشريف، 1998: 3) .

وبعد ذلك أخذت الحرب بين المغرب والبوليساريو بُعدا تدميرياً خطيراً إلى أن تم إيقافها من قبل الأمم المتحدة في عام 1991، وعلى صعيد حرب السياسة والإعلام بين الطرفين فقد كانت الدبلوماسية المغربية قد عمدت إلى محاولة عزل واحتواء جبهة البوليساريو داخل الوسط العربي والتحرك على محورين اثنين، الأول تمثل باتجاه الدول المحافظة والثاني باتجاه نحو الدول القومية الوحدوية، وتوجهت لكل طرف منهما بلغة خطاب خاصة تعرف إنه يرغب بها ويحاول تحقيقها، فأمام المحافظين ركز المغاربة على إظهار البوليساريو باعتبارها جماعة ثورية يسارية تحاول إقامة دولة خاصة بها في الصحراء الغربية وتكون قاعدة ومنطلق للمد الشيوعي "المكروه" في المنطقة، أما إلى القوميين العرب فقد غلبت لهجة التأثير العاطفي على الخطاب المغربي الموجه إليهم، حيث صورت جبهة البوليساريو على أنها حركة "انفصالية"، غايتها الاستقلال عن المملكة المغربية، وإنشاء كيان دولة مصطنعة فوق التراب الوطني المغربي ويأتي هذا العمل بحسب المنطق المغربي تنفيذا لمخطط استعماري تخريبي يجري عبره تفتيت وحدة أقطار الوطن العربي وتجزئتها إلى دويلات صغيرة ومتناحرة .(Theofilopoulos, 2010:16)

وقد حازت سياسة المملكة المغربية على دعم ومساندة من بعض الدول العربية المحافظة إلا أنها فشلت مع الدول العربية القومية في تحقيق غاياتها رغم امتلاكها

البراعة الفائقة في إدارة المغاربة لحملتهم الاستقطابية الساعية إلى تشويه صورة الخصوم في القضية الصحراوية، كما إن الدول القومية لم تجد حرجا في الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وتأييد توجهاتها للاستقلال (الخلفي، 2004: 26).

وجبهة البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي للشعب في الصحراء الغربية فقد قامت بالرد على الاتهام الموجه إلى المملكة المغربية بعدم شرعية دولته بالقول: " أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إنما تقوم على جميع الأركان القانونية الشرعية التي تقوم عليها أي دولة في العالم، فالدولة الصحراوية تتمثل بدستور حديث، وبنية سياسية وإدارية تمارس من خلالها السلطات كاملة وبشكل مستقل من فوق ترابها الوطني" المناطق المحررة من الصحراء الغربية" وتنظيمها الإداري والسياسي يقوم باستقطاب الكثير من أبناء الشعب الصحراوي، وذات حدود معترف بها دولياً، وتحظى الدولة الصحراوية بمكانة محترمة دولياً ويعترف بها ما يتجاوز الثمانين دولة تنتمي إلى مناطق جيوسياسية مختلفة ولها علاقات جيدة مع الكثير من الدول حتى الدول التي لم تستحسن الاعتراف بها بشكل رسمي، كما إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تتمتع بعضوية كاملة في منظمة الوحدة الإفريقية، وتعد عضواً مؤسساً للاتحاد الإفريقي، وتلاقي التقدير والاحترام من كافة المنظمات والهيئات الدولية (شعلان، 2011: 23).

المبحث الثاني

قضية الصحراء الغربية من منظور الاستعمار والقانون الدولي

وفقاً لما ورد عن مؤتمر برلين عام 1884 والذي قامت القوى الأوربية على أثره بتقسيم إفريقيا بينهم، حيث أصبحت الصحراء الغربية من نصيب إسبانيا، حيث لم توجد أية سلطة مغربية على الصحراء الغربية وبدأت الحماية الإسبانية في العام 1884، وبعدها تم تسجيل الصحراء الغربية من ضمن المسجلين بلائحة الدول التي لم تتمتع بعد بالاستقلال، وفقاً لما أوردته الفقرة (6) من ميثاق الأمم المتحدة (أ) من القرار (1514)، في تشرين الثاني عام 1960 أعلن ممثل إسبانيا في الأمم المتحدة آنذاك أن بلاده مستعدة للإدلاء بجميع المعلومات حول الصحراء الغربية، وفي شهر أيار من العام 1961 قام الملحق بالممثل الإسباني في الأمم المتحدة وللمرة الأولى أمام لجنة المعلومات حول الدول التي لم تتمتع بعد بالاستقلال بإعطاء معلومات حول الصحراء الغربية، ومنذ ذلك الوقت وبمختلف المجالس المختصة في الأمم المتحدة منحت ملف الصحراء الغربية اهتماماً كبيراً، على أنه مشكل تصفية استعمار والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير حق المصير والاستقلال.

وبموجب قرار الأمم المتحدة رقم (1514) وما لحقها فقد استمرت إسبانيا بتقديم تقارير وبشكل منتظم حول مستعمرتها في الصحراء الغربية، فقد اعترفت إسبانيا بمبدأ تقرير حق المصير وحق الشعب الصحراوي في ممارسة حقوقه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1963 وذلك من خلال قبولها إدراج الصحراء الغربية" كإقليم ضمن قائمة الأقاليم التي لا تمتلك الاستقلال وهي القائمة التي تم إعدادها من قبل

لجنة تصفية المُستعمِر، وبعدها قامت الجمعية العامة بمطالبة الحكومة الإسبانية بتطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وإصدار العديد من القرارات في ذلك الحين لحثها على تنفيذ ذلك (السرجاني، 2009: 17).

حيث قامت الجمعية العامة بالمطالبة من القوة التي كانت تقوم بإدارة إقليم الصحراء الغربية باتخاذ الإجراءات الضرورية لإنهاء الاحتلال من الصحراء الغربية في عام 1965، حيث عملت على وضع إجراءات حددت من خلالها العديد من القرارات من أبرزها قرار رقم (2072) في عام 1966 والقرار رقم (2983) في عام 1972 والقرار رقم (3162) في عام 1973 في عام 1974 والقرار رقم (2229) عام 1974 والقرار رقم (3292) في عام 1974 والقرار رقم (3734) في عام 1979 (UN، 1965-1979).

أما فيما يتعلق بقرارها (2072) في شهر تشرين الثاني 1966 طالبت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من القوة المديرة للإقليم "إسبانية" العمل على خلق الشروط الملائمة لتقرير مصير الصحراء الغربية، وفي كانون الأول من نفس العام دعت الجمعية العامة القوة المديرة إلى إنهاء الاحتلال في أقرب وقت، وتماشيا مع إرادة ساكني الإقليم وباستشارة الحكومة المغربية والموريتانية بحكم أنهم أطراف معنية في النزاع على الصحراء الغربية، والعمل على تنظيم استفتاء بإشراف الأمم المتحدة، يسمح لسكان الإقليم من التعبير عن الحق في تقرير المصير ولهذا الغرض يجب توفر جو سياسي ملائم للاستفتاء والذي سيجري على أسس حرة وديمقراطية يسمح بعودة المنفيين من الإقليم، وكذلك العمل اتخاذ كافة التدابير الضرورية لمشاركة ساكني الإقليم فقط في الاستفتاء، والأخذ بعين الاعتبار وقف أي محاولة لتعطيل تصفية استعمار الصحراء

الإسبانية (الصحراء الغربية)، والعمل على توفير جميع التسهيلات الممكنة للجنة الأمم المتحدة من أجل المشاركة بفعالية في تنظيم وسير الاستفتاء (بوعلام، 32:1983).

بالنظر إلى ما ورد في هذا القرار(2072) لم تكن الاستشارة للدولة المغربية حول الصحراء الغربية، ويجب الإشارة أيضا أن ممثل المملكة المغربية " داي ولد سيدي بابا" ، قد أعلن أثناء اجتماع اللجنة الخاصة في 17 حزيران 1966 بأديس أبابا (إثيوبيا) أن "الحكومة المغربية تؤكد على وجوب تحرير جميع الأراضي التي تقع تحت هيمنة المستعمر الإسباني"، مضيفا "أن الحكومة المغربية تقترح استقلالها في أقرب الآجال"، وخلال الدورة التي تلتها لِلجنة الخاصة أكد مفوض المملكة المغربية "على أنه منذ عام 1966 والمملكة المغربية تطالب بتقرير مصير سكان الصحراء الغربية وحرية الاستقلال "هذه الإعلانات الصادرة عن الحكومة تكتسي صبغة قانونية، حيث قام وزير الخارجية المغربي آنذاك بالتعبير بأن "المملكة المغربية وجيرانها قرروا الاتفاق على تسهيل تقرير مصير سكان الصحراء، وذلك بالتعاون مع المنظومة الدولية والقوة الإدارية، ولهذا فإن إسبانيا مدعوة إلى تنظيم استفتاء يتيح المجال أمام سكان الصحراء الغربية من التعبير عن إرادتهم بكل حرية" خلال عامي 1967 و 1968، فقد كررت الجمعية العامة الطلب للقوة التي تدير الصحراء الغربية، وفي عام 1969، تأسفت بكون الاستشارة مع اسبانيا باعتبارها القوة التي تدير الصحراء الغربية ما زالت جارية حيث تم التأكيد على عدم توفر الظروف الملائمة لتنظيم الاستفتاء، "وكررت الدعوة لإسبانيا من أجل العمل إجراء استفتاء الحق في تقرير مصير الشعب في الصحراء الغربية وفي عام 1970 رأت الجمعية العامة بأن الاستفتاء لم يتم تنظيمه بعد، وعملت على دعوة الدول للكف عن الاستثمارات في الإقليم والاعتراف بشرعية كفاح الصحراويين، "ومن أجل

تنظـيم حـق تقريـر المصـير بـالتعبير بكـل حريـة فعلـى الـدول التعـاون بكـل مـا يلزمهـا لمـروره فـي ظـروف ملائمـة" وفـي قرارهـا رقـم (2983) لعـام 1972، حثـت الجمعيـة العامـة علـى مبـدأ الحـق فـي تقريـر المصـير والاسـتقلال للشـعب فـي الصـحراء الغربيـة، عـام بعـد ذلـك، وفـي قـرار آخـر فقـد عبـرت الجمعيـة العامـة عـن التضـامن مـع الشـعب فـي الصـحراء الغربيـة، وفـي شـهر تشـرين الثـاني عـام 1972 صـرح الممثـل الرسـمي لإسـبانيا أمـام لجنـة تصـفية المُسـتعمِر ووضـح بـأن حكومتـه سـتقوم بتنظـيم اسـتفتاء فـي الصـحراء الغربيـة، ولا بـد مـن العمـل علـى إعـداد المنـاخ المناسـب لتنفيـذ ذلـك, وهـو مـا أكـد عليـه مـن قبـل الـدول الثلاثـة المجـاورة للصـحراء الغربيـة عـام 1973 والمتمثلـة بـ (المغـرب، الجزائـر، موريتانيـا) (بن رمضان،2016 : 37).

كمـا أكـدت الـدول الثلاثـة تمسـكها بشـكل غيـر قابـل للتغييـر بمبـدأ الحـق فـي تقريـر المصـير وأنهـم يسـعون علـى أن يجـري هـذا المبـدأ فـي جـو يضـمن لسـكان الصـحراء الغربيـة التعبيـر بكـل حريـة عـن إرادتهـم وذلـك طبقـا لقـرارات منظمـة الأمـم المتحـدة." وفـي أيلـول 1973 قـام الجنـرال فـرا نكـو بالتصـريح "أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بـأن مبـدأ الحـق فـي تقريـر المصـير سـيكون تطبيقـه عاديـاً وبـإرادة إسـبانيا. ووفقـاً لهـذا الأسـاس قامـت الحكومـة الإسـبانية فـي شـهر أيـار1974 فـي منظمـة الأمـم المتحـدة بـالإعلان بـان الاسـتفتاء فـي الصـحراء الغربيـة سـيتم تنظيمـه تحـت إشـراف الأمـم المتحـدة خـلال الفصـل الأول مـن عـام 1975، حيـث وجـدُ بـأن التصـريح قـد أثـار ردود فعـل لـدى المغـرب الـذي أعلـن ملكـه الحسـن الثـاني عـن صـيغة الاسـتفتاء التـي يجـب أن تكـون كالتـالي: "الاختيـار مـا بـين البقـاء تحـت وصـاية الإسـبان الاسـتعمارية أو الانـدماج فـي المغـرب"، جـاء ردة فعـل الجنـرال فرانكـو بإرسـال رسـالة إلـى الشـعب الصـحراوي قـال فيهـا "إن الدولـة الإسـبانية تكـرر بـأن الشـعب

الصحراوي هو الوحيد الذي يحدد مصيره، ولا يحق لأحد أن يغير إرادته، والدولة الإسبانية تدافع عن الحرية والإرادة الحرة لقرار الشعب في الصحراء الغربية (بن رمضان، 2016: 38).

وعليه أرسلت الحكومة الإسبانية 1974 برسالة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أوضحت من خلالها أن سكان الصحراء الغربية هم وحدهم من يملكون الموارد التي توجد في أرض الصحراء الغربية، وسيتم توفير جميع الحقوق لهذا الشعب والتي يتمتع بها مواطنو إسبانيا، وستقوم إسبانيا بدورها بإجراء صيانة لوحدة تراب الصحراء الغربية, وكذلك ستقوم بتمثيله في العلاقات الدولية كمرحلة انتقالية لحين تطبيق مبدأ تقرير المصير المكفول لسكان الصحراء الغربية، وفي شهر تموز من ذات نفس العام قامت الحكومة الإسبانية ومن خلال وزير خارجيتها بإبلاغ سفراء كل من المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا في مدريد باعتبارهم أعضاء الدول المجاورة للصحراء الغربية في ظل اقتراب الإعلان عن وضع الصحراء الغربية الجديد الهادف إلى وضع حق تقرير المصير في حيز التطبيق الفعلي، وفي أيلول من عام 1974، وبعدها أعلنت إسبانيا عن فشلها في الاتصالات التي أجرتها مع الدول المجاورة للصحراء الغربية في الوصول لاتفاق وبينت أنه وفي ضوء الظروف وعلى أساس هذه النتائج فإن سكان هذا الإقليم هم وحدهم من يملك الحق الشرعي في تقرير مصيرهم (الشامي، 1989: 13).

وعلى الرغم من جميع القرارات التي تؤكد وتثبت أحقية شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره والاستقلال بذاتهم، وبالرغم من اعتراف المُستعمِرة السابقة للصحراء الغربية إسبانيا بذلك، وتأكيد ودعم البلدان المجاورة بما فيها المملكة المغربية أيضا كمستعمرة لاحقة بحق تقرير المصير فضلا عن مناداة الجمعية العامة للأمم المتحدة في

العديد من قراراتها بضرورة الإسراع من أجل تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، إلا أن إنجاز ذلك اصطدم فيما بعد بجملة من العوائق وحالت دون تنفيذه لعدة أسباب ولعل من أهم هذه العوائق أو الموانع التي حالت دون تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية يتمثل في دور الدولة المنوط بها إدارة الإقليم وهي المُستعمِرة السابقة هذا من جهة ومن جهة أخرى معارضة المملكة المغربية لذلك بالإضافة إلى موريتانيا قبل أن تخرج من النزاع في العام 1979، وتعترف بحقوق الشعب الصحراوي، فإسبانيا قد تشبثت طويلا بإقليم الصحراء الغربية، بل كانت تعدها المقاطعة الإسبانية رقم واحد وخمسين، ومن ثم اعترفت بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي إلا أنها لم تعمل على تطبيقه، بل قد نقضت في أكثر من مرة بوعودها باحترام إرادة الصحراويين وحقهم في تقرير المصير، حيث تبنت إسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975، وتنكرت لكل الوعود التي قدمتها وسلمت بذلك الصحراء الغربية إلى المملكة المغربية وموريتانيا، وهو ما عطل إمكانية تطبيق المبدأ (شعنان، 2011، 7) .

وفي نفس الفترة وقبل انسحابها فقد قامت كل من المملكة المغربية ومرويتانيا وقبل انسحابها بتعطيل تطبيق المبدأ (حق تقرير المصير) للحيلولة من الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى ذلك كما أشارت وأكدت إسبانيا على ذات الشيء في عام 1974، وتوجت هذه المعارضة أيضا لمبدأ تقرير المصير باستخدام القوة من قبل المملكة المغربية ضد الشعب الصحراوي عام 1975، وخلال ذلك تم احتلال معظم أراضيه من قبل المملكة المغربية، حينئذ فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم (s380) في شهر تشرين الثاني من عام 1975، وكذلك قراره رقم (S379) في تشيرين الثاني من نفس العام ومطالبة المملكة المغربية بسحب المشاركين في المسيرة الخضراء ، التي

تم من خلالها احتلال الأراضي الصحراوية بطريقة غير مشروعة بشكل فوري، وبالإضافة إلى هذه الأسباب يمكن أيضا اعتبار عجز منظمة الأمم المتحدة عن فرض احترام مبدأ تصفية المُستعمِر في الصحراء الغربية عائقا آخرا, يتبعه مواقف الدول الكبرى التي لعبت دورا مهما ورياديا في منع تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية؛ ولعل من أول هذه الدول فرنسا التي كانت ولا تزال تؤيد وتدعم الاحتلال المغربي للصحراء الغربية بالإضافة إلى دول عظمى أخرى تكتفي بالتزام الصمت حيال القضية الصحراوية (الشامي، 1980: 56).

ومن خلال ما سبق، تشير الدراسة إلى المفارقة في الموقف المغربي من الصحراء الغربية حيث انه ما بين عامي 1973 و 1974 وفقاً لما تم ذكره سلفا ومن خلال القرارات والتوصيات الأممية فانه يتضح بأن حكومة المملكة المغربية كانت متشبثة وبشكل علني ورسمي وداعمة لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال، إلا أنها عملت على تغيير رأيها خلال العام 1974، نظراً لعدة ظروف وأسباب ولعل من أهمها الظروف السياسية الداخلية التي كانت تمر به المملكة المغربية في ذلك الوقت، لأن الحكم كان في خطر وبالتالي يجب إيجاد "عدو في الخارج" وذلك لتأمين الحماية لها وتغيير انتباه الشعب عن العرش، فالحسن الثاني كان ذكياً بشكل واضح، إلا أنه من غير الصحيح بل من انعدام الحكمة والذكاء أن يتم حل مشاكله من خلال الآخرين، الأمر الذي ولّد صعوبة في توفير الحلول للنزاع وهو ما ظل مستمراً، منذ ذلك الحين والذي ظل الشعبان شعب الصحراء المغربية والشعب المغربي هم وحدهم الذين يدفعون فاتورته نتيجة ويلات وتهجير وظروف متنوعة ومن إقصاء وتهميش وانعدام

الاستقرار التي قام الشعبان بالكفاح من أجلها لوقت طويل لدواعي الاستقرار والسلام والعيش بكرامة في أمن واستقرار (بادي، 1998: 25).

فقد أقر القانون الدولي بأهمية العمل على تصفية أمور الاستعمار في الصحراء الغربية سواء في السابق فيما يتعلق بإسبانيا أو لاحقا فيما يخص المملكة المغربية، حيث إن إقليم الصحراء الغربية لم يشكل حسب محكمة العدل الدولية جزءاً من " الوحدة الترابية " للمغرب والصحراء الغربية مستعمرة يجب تصفية المُستعمِر منها من خلال تنظيم " استفتاء خاص لتقرير المصير" يشارك فيه "السكان" الأصليون للإقليم (الصحراء الغربية) فبحسب مخطط التسوية السابق أي للعام 1991، وهو ما تم تعديله بعد ذلك في خطة بيكر في العام 2003، حيث يسمح للمشاركة في الاستفتاء كل من سكن في إقليم الصحراء الغربية بشكل متواصل خلال عام 1999، أي أنه يحق له التصويت وإن لم يكن من السكان الأصليين للإقليم (الراوي، 2016: 7).

ومع هذا مازالت المملكة المغربية تسعى إلى محاولة تشويه الحقائق التي عمل القانون الدولي على إقرارها، وحسمت فيها محكمة العدل الدولية، وفي السابق وبعد الحكم الحاسم لمحكمة العدل الدولية حول ذلك قامت المملكة المغربية بالاستيلاء على الصحراء الغربية من خلال الحصول على مبررات قانونية تلغي الحكم وهي مهمة فاشلة حتماً، وفرض الأمر الواقع باللجوء إلى القوة، غير أن ذلك أدى إلى تأثير مخالف وغير مُجدى بشكل كبير لصالح المغرب (حمد، 2016: 23).

وبالتالي فإن المبررات القانونية التي تم استخدامها آنذاك لم تضمن له تشريع استعمال القوة وهذا ما أعطى امتيازاً سياسياً أكبر لجبهة البوليساريو من ذلك الذي كانت تتوفر عليه في بداية النزاع.

وتجلى التكتيك المغربي الأول بعد هزيمة لاهاي في غزو الإقليم لفرض سياسة الأمر الواقع، وقد تم ذلك الغزو من مكانين وباستعمال طريقتين مختلفتين في نفس الوقت: احتلال الإقليم عسكرياً انطلاقاً من الحدود الشرقية وفي الوقت نفسه عن طريق "المسيرة الخضراء" من الحدود الغربية. وقد أصدر مجلس الأمن قراراً عام 1975، يشجب هذه المسيرة ويندد بها ويطالب بإيقافها. ودفع الفشل المغربي الجديد إلى محاولة ربح مبرراً قانونيا لاحتلال الصحراء الغربية من خلال اتفاقية مدريد 14تشيرين الأول 1975، غير أن هذا المبرر الضعيف في أصله متوفر وينظر إليه كونه لا يخول "السيادة " على الإقليم بل "الإدارة " فقط، وهذا التخويل لا يتم للمغرب وحده بل إلى كيان ثلاثي إسبانيا، المغرب وموريتانيا (الراوي، 2012: 6).

كما إن هذا التخويل لا يتم إلا لمدة زمنية محددة لغاية 26 شباط من عام 1976 يصبح بعدها هذا الاتفاق ملغياً حتى في حال عدم الحصول على شرعية دولية محولاً الوجود المغربي إلى وجود مصطنع في المنطقة، غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فقط، فممارسة الأمم المتحدة لم تسمح بذلك، فمن جهة فإنها لا زالت تعتبر بأن نزاع الصحراء الغربية هو مسألة تصفية استعمار وفي الواقع فإن الإقليم موجود ضمن لائحة الأقاليم غير المستقلة ووضعيته القانونية تناقش بصفة دورية من قبل لجنة تصفية المُستعمِر، ومن جهة أخرى وارتباطاً مع ما ذكر سابقاً وتماشياً مع البند (73) من ميثاق الأمم المتحدة يتوجب على القوة التي تقوم بإدارة الإقليم المُستعمَر تقديم معلومات إلى الأمم المتحدة بخصوص الأقاليم ذات الطابع. فبالرغم من تسليم إدارة الإقليم إلى المغرب وموريتانيا تماشيا مع اتفاقيات مدريد، فإن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة على الأقل خلال الفترة (1976 و1988) تلمح إلى موقف تخلي إسبانيا عن إدارة الإقليم إلا

أنهـا لـم تشـر أبـداً إلـى موريتانيـا لغايـة عـام 1979 كقـوتين مـديرتين للصـحراء الغربيـة دون أن يعنـي ذلـك فـي أيـة حالـة الاعتـراف بالسـيادة علـى ذلـك الإقلـيم مـا دام يعتبـر مـؤهلاً لتصفية المُستعمِر.

لقـد تحـدثت عـدة قـرارات للأمـم المتحـدة عـن "الاحـتلال المُسـتمِر" للصـحراء الغربيـة مـن قبـل المملكـة المغربيـة وهـذا يـدل علـى الاعتـراف بـأن تواجـده لا يتـوفر علـى مبـررات قانونيـة، بـل أساسـاً علـى الأمـر الواقـع ويقـول بصـراحة حكـم الأمـين العـام المسـاعد المكلـف بالشـؤون القانونيـة فـي الأمـم المتحـدة وفـي الوقـت ذاتـه فـإن المستشـار القـانوني للمنظمـة، السـيد هـانس كوريـل فـي حكمـه الـذي اصـدر بتـاريخ 29 كـانون الثـاني2002، يـري أن اتفـاق مدريـد لـم يسـلم ويمـنح السـيادة علـى الإقلـيم ولـم يعـطِ لأي مـن موقعيـه صـفة القـوة لإدارة الإقلـيم، وهـو أمـر لـم يكـن بإمكـان إسـبانيا وحـدها التصـرف بـه وخاصـة بصـفة انفرادية (Jacobs, 2012: 3).

وإن جميـع المخططـات التـي صـادقت عليهـا الأمـم المتحـدة سـواء مخطـط السـلام عـام 1990، اتفاقيـات هيوسـتن المكملـة لـه أو "مخطـط بيكـر الثـاني" عـام 2003، وحتـى المتضـمنة فـي "مخطـط بيكـر الأول" تتجاهـل الإشـارة لـه كليـة، وهـذا مـن شـأنه إثبـات ذلـك مـن وجهـة قانونيـة؛ أي مـن قبـل القـانون الـدولي بـأن النـزاع هـو مشـكلة تصـفية اسـتعمار لـم تكتمـل فصـوله بعـد، ولا زال ينتظـر الحـل حتـى اللحظـة وهـذا يتوقـف علـى مـدى تعـاون الأطـراف المعنيـة والأمـم المتحـدة، وبمـدى ضـغط الأخيـرة علـى الطـرف المعرقـل والـرافض لقراراتها (ميقل، 2003: 8).

لقـد دخلـت قضـية النـزاع الصـحراوي فـي متاهـات اللعبـة القانونيـة التـي يجيـد المغاربـة التعامـل معهـا، وقـد زاد مـن تعقيـدات المشـكلة وتشـعباتها طبيعـة الأجوبـة الضـعيفة التـي

قـدمتها المحكمـة فـي رأيهـا الاستشـاري، وأصـدرت المحكمـة رأيهـا الاستشـاري الخـاص بالصـحراء الغربيـة والـذي أفشـل منـاورات المملكـة المغربيـة، ففـي الإجابـة علـى السـؤال الـذي مفـاده "هـل كانـت الصـحراء الغربيـة غـداة اسـتعمارها مـن قبـل إسـبانيا أرضـا بـدون سـيد؟ " أجابـت المحكمـة "إن المعلومـات التـي قـدمت للمحكمـة توضـح أن غـداة اسـتعمارها مـن طـرف إسـبانيا كانـت الصـحراء الغربيـة مسـكونة مـن طـرف سـكان، ورغـم أنهـم كـانوا بـدواً إلا أنهـم كـانوا منظمـين سياسـيا واجتماعيـا تحـت سـلطة مسـؤولين مـنهم، لهـم صـلاحية تمثـيلهم، وتوضـح هـذه المعلومـات أيضـا أن، إسـبانيا لـم تبسـط نفوذهـا علـى أرض بـدون سـيد، ففـي المرسـوم الملكـي الصـادر فـي كـانون الأول مـن عـام 1984 يؤكـد أن الملـك الإسـباني بسـط حمايتـه علـى الصـحراء الغربيـة وفـق اتفاقيـات مـع مسـئولين السـكان. أمـا السـؤال الأخيـر فكـان "مـا الـروابط القانونيـة لهـذا الإقلـيم مـع المملكـة المغربيـة والمجموعـة الموريتانيـة؟ "فأجابـت المحكمـة: "إن الاسـتنتاجات التـي خرجـت بهـا المحكمـة بـالرجوع إلـى المعاهـدات الداخليـة الخاصـة بسـيادة المملكـة المغربيـة، وكـذا المعاهـدات الدوليـة، لـم توضـح وجـود أيـة رابطـة قانونيـة فـي تلـك المرحلـة بـين المملكـة المغربيـة والصـحراء الغربيـة (ميقـل، 2003: 19).

وفـي الوقـت نفسـه يعـد بعـض مـا تـم الوصـول إليـه مـن وثـائق تأكـد علـى أن هنـاك مـا يشـبه رابطـة بـين القليـل والقليـل مـن السـكان مـع السـلطان، وانطلاقـا مـن حكـم محكمـة لاهـاي انحـرف الاهتمـام عـن الجـوهر إلـى الهـامش فـي تلـك القضـية، وعلـى أسـاس حكـم المحكمـة هـذا، نفـذت المملكـة المغربيـة مظاهراتهـا المشـهورة "المسـيرة الخضـراء" التـي تـم خلالهـا اكتسـاح مئـات الآلاف مـن المغاربـة غـالبيتهم عسـكريين بـالزي المـدني الحـدود بـين المملكـة المغربيـة وإقلـيم الصـحراء الغربيـة، وقـاموا باجتيـاح الكثيـر مـن المواقـع الصـحراوية

مطـالبين باسـتعادة الإقلـيم المحتـل إلـى وطـنهم وأخـذ الأمـر علـى أنـه مطلـب شـعبي، وقـد أفضــت المســيرة الخضــراء إلــى توقيــع اتفاقيــة بــين الحكومــة المغربيــة والحكومــة الإســبانية والتـي عرفـت باتفاقيـة مدريـد الثلاثيـة، وتـم توقيعهـا فـي العـام 1975، ودخلـت موريتانيـا فـي هــذه الاتفاقيــة كشــريك مؤقــت، وبموجــب هــذه الاتفاقيــة تخلــت إســبانيا باســم مســتعمرتها الصـــحراوية، ومـــن الناحيـــة القانونيـــة فـــإن تلـــك الاتفاقيـــة لا تحمـــل الصـــفة الشـــرعية الواضــحة، باعتبــار أن صــلاحيات إســبانيا لا تخولهــا الحــق بالتصــرف بــأرض الإقلــيم علــى هــذا النحــو، ولا تملــك التفــويض بــذلك، حيــث أن ســلطاتها تقتصــر علــى الإدارة فقــط (الرمضاني، 1985: 12).

ويــرى الباحــث مــن خــلال اســتعراض الفصــل بــأن النــزاع علــى الصــحراء الغربيــة يشـكل أكثـر القضـايا أهميـة وأطولهـا بـين قضـايا النـزاع فـي إفريقيـا، وأن المغـرب فـي رأيهـا المتضـمن بكـون الصـحراء الغربيـة مـن حقهـا جـاء هـذا فـي ضـوء القـرار الأممـي رقـم 1514 متجاهلــة المضــمون الحقيقــي لــنص القــرار، أمــا البوليســاريو علــى الطــرف الآخــر فلــم تكــن الخصــم الســهل الــذي يمكــن اعتبــاره خــارج نطــاق الحســابات، بــل فــي مواجهتهــا للملكــة المغربيــة ظهــر كنــد قــوي تصــعب هزيمتــه، حيــث عملــت علــى إقامــة الجمهوريــة العربيــة الصــحراوية الديمقراطيــة فــي توقيــت تــزامن مــع وقــت خــروج المُســتعمِر الإســباني بشــكل نهــائي مــن المنطقــة، كمــا أن القــرارات التــي قــدمت حــول إنهــاء الاســتعمار بعــض تــم تضــمينه فــي القــوانين الدوليــة، والــبعض لــم يــتم تضــمينه كمــا تــم العمــل علــى إجــراء اســتفتاء حــول حــق المصــير للشــعب الصــحراوي الــذي هــو أســاس القضــية، إلا أنــه وجــد بــأن الأطــراف المتنازعــة وفــي ظــل جميــع القــرارات التــي تؤكــد وتثبــت أحقيــة شــعب الصــحراء الغربيــة فــي تقريــر مصــيره والاستقلال بذاتهم ما زالت تولي القضية اهتمام وأحقيتها بانضمام الصحراء الغربية لها.

الفصل الثالث

الصحراء الغربية وفرص الحلول الممكنة وطبيعتها

الفصل الثالث

الصحراء الغربية وفرص الحلول الممكنة وطبيعتها

عرفت قضية الصحراء العربية منذ اندلاعها عام 1975 الكثير من مشاريع التسوية، تقدمت بها العديد من الأطراف، من أجل إنهاء هذا النزاع، الذي يستنزف منطقة المغرب العربي، وقد اختلفت تلك المشاريع، من حيث الشكل والمضمون وكذلك من حيث الجدية ونوعية الأطراف التي تقدمت بها، بدء من الجامعة العربية مرورا بمنظمة الوحدة الإفريقية وانتهاءً بمنظمة الأمم المتحدة، التي ما تزال تدعى هذا الملف إلى اليوم.

بدأت بعد ذلك جهود الوساطة تؤتي أكلها من خلال محادثات غير مباشرة أو محادثات تقاربية في 30 من آب 1988. حصل الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك بيرث ذي كويلار رفقة رئيس قمة رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية على موافقة طرفي النزاع لمشروع اتفاق سلام لإجراء استفتاء؛ لتقرير مصير الإقليم وعلى قاعدة ذلك قدما لمجلس الأمن الدولي مخططاً للتسويق والمصادقة عليه في نفس اليوم (فوينتي، 2011).

ويتناول الفصل الثالث الصحراء الغربية وفرص وطبيعة الحلول الممكنة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الحلول الدبلوماسية والسياسية.

المبحث الثاني: حلول المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية.

المبحث الأول

الحلول الدبلوماسية والسياسية

تعد مسألة الصحراء الغربية من أعقد القضايا التي واجهتها المنظمات الإقليمية والدولية، حيث تحولت من مشكلة إقليم تحت السيطرة الإسبانية إلى نزاع مسلح عربي وإفريقي من الصعب معالجته، حتى بالنسبة لدول الجوار التي تعنيهم القضية إلى حد ما على غرار كل من الجزائر وموريتانيا.

فقد كان النزاع في البداية من أجل تصفية الاستعمار الإسباني في المنطقة ثم أصبح نموذج من نماذج النزاع العربي وكذلك الإفريقي (أمين، 2013: 30).

وقد تناولت الدراسة الحلول الدبلوماسية وسياسية من خلال التطرق للمبادرات والمواقف العربية والإقليمية والدولية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية على النحو التالي:

أولاً: المبادرات العربية والإقليمية والدولية لتسوية النزاع:

من المباحثات العربية والإقليمية والدولية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية تبينها الدراسة على النحو التالي:

1. توسط جامعة الدول العربية لتسوية قضية الصحراء الغربية:

اقتصر دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاع في الصحراء الغربية، على مهمة الوساطة التي قام بها أمينها في العام 1976. التي حاول خلالها التقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع، لكن مهمته باءت بالفشل لتمسك كل طرف بموقفه، وهو ما عبر عنه بقوله: (يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتزحزح عنه). وقد أدلى محمود رياض الأمين العام

الأسبق لجامعة الدول العربية بهذا التصريح بعد 12 يوم قضاها في مساعدة التوفيق بين الجزائر وكل من المملكة المغربية وموريتانيا- تبينّ من خلالها أن موضوع نزاع الصحراء الغربية في غاية التعقيد، حيث أشار إلى ذلك بتشاؤم قائلاً (إن مشكلة الصحراء معقدة، وإن إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها يحتاج إلى وقت) وعلى أثر فشل هذه الوساطة انسحبت جامعة الدول العربية من موضوع الصحراء الغربية، فاسحة المجال للأطراف الدولية الأخرى لتسويته (السالك، 2008).

حيث تعد قضية الصحراء الغربية من أعقد المشكلات التي واجهت المنظمات الإقليمية على رأسها جامعة الدول العربية، فاتخذت الجامعة العربية العديد من القرارات التي تطالب الحكومة الإسبانية بالانسحاب من هذه الأراضي العربية، لذلك تتضح خطورة هذه القضية فقد ساعدت الجامعة العربية المملكة المغربية بدعواه بضم موريتانيا خلال انعقاد المجلس من قمة لبنان عام 1960 (العبيدي، 2012: 20).

2. محاولات منظمة الوحدة الإفريقية لتسوية قضية الصحراء الغربية:

لقد تم تسجيل القضية الصحراوية لأول مرة في جدول أعمال مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته الخامسة عشر العادية بالخرطوم (السودان) في الفترة ما بين 19-22 تموز 1978، وأصدر المؤتمر توصيات حول القضية، حيث أكد على ضرورة تطبيق مبدأ "تقرير المصير" في الصحراء الغربية، وتضمنت تلك التوصية، دعوة لانعقاد مؤتمر استثنائي لدراسة هذا النزاع وتقرر خلال هذا المؤتمر إنشاء لجنة تحكيم تتكون من ستة رؤساء دول يرأسها الرئيس السوداني وبعضوية تنزانيا ومالي وغينيا ونيجيريا وساحل العاج (League Of Arab States، 1978)

وكـان دورهـا دراسـة جميـع المعطيـات حـول القضـية مـن أجـل التوصـل إلـى تطبيـق قرارات الأمم المتحدة فيما يخص القضية.

وبعـد ذلـك تكونـت لجنـة فرعيـة مـن رئيسـي نيجيريـا ومـالي اللـذان زارا كـلا مـن الجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا وإسبانيا بوصفهم أطراف معينة بالموضوع.

وفـي مـؤتمر منظمـة الوحـدة الإفريقيـة المنعقـد فـي دورتـه السادسـة عشـر العاديـة (ليبيريـا) مـن 17 إلـى 20 تمـوز 1979، قـدمت لجنـة التحكـيم تقريـر مفصـلاً حـول القضـية الصـحراوية، وبعـد دراسـته مـن طـرف المـؤتمر أصـدر قـراراً يحـدد طـرق حـل قضـية. وفـي الـدورة السـابعة عشـر مـن القمـة التـي انعقـدت فـي "ميريتـوان" فـي تمـوز 1980 أصـدر المـؤتمر قـراراً يؤكـد فيـه مـا جـاء مـن تقريـر لجنـة التحكـيم مطالـب رئـيس المنظمـة آنـذاك – الـرئيس السـيراليوني بمواصـلة الجهـود مـن أجـل إيجـاد حـل نهـائي وعـادل للقضـية (السـالك، 2008).

ونتيجـة لعجـز منظمـة الوحـدة الأفريقيـة وعـدم قـدرتها الماديـة والمعنويـة ولعـدم امتلاكهـا لوسـائل الإكـراه المـادي مـن مواجهـة المملكـة المغربيـة، وقـد زاد مـن تعميـق ذلـك العجـز أكثـر هـو انسـحاب المملكـة المغربيـة مـن المنظمـة بعـد اعترافهـا بالجمهوريـة الصـحراوية، الأمـر الـذي جعـل منظمـة الوحـدة الإفريقيـة تحيـل عنهـا ملـف النـزاع فـي الصـحراء الغربيـة، إلـى منظمة الأمم المتحدة.

3. مشـاريع التسـوية التـي تقدمـة بهـا منظمـة الأمـم المتحـدة لتسـوية النـزاع فـي الصحراء الغربية:

لـم تبـدأ منظمـة الأمـم المتحـدة فـي البحـث الجـاد عـن حـل للنـزاع فـي الصـحراء الغربيـة، إلا بعـد عقـد مـن الـزمن مـن بدايـة الأزمـة، حيـث كانـت منظمـة الوحـدة الإفريقيـة هـي المعنيـة

بالبحث عن حلول مناسبة القضية، لكن بعد فشلها في إيجاد تسوية لهذا النزاع، أحالت عنها الملف إلى منظمة الأمم المتحدة، لتباشر هذه الأخيرة سلسلة من الإجراءات، وكانت البداية بالقرار الذي اتخذت الجمعية العامة لهذه المنظمة في كانون الأول عام 1985 بشأن أزمة الصحراء والذي ينص على تكليف الأمين العام للمنظمة الدولية بالعمل على إيجاد حل يرضي أطراف النزاع، ومنذ ذلك التاريخ قدمت منظمة الأمم المتحدة ممثلة في أمينها العام ومبعوثيه إلى المنطقة الكثير من التصورات والمقترحات (السالك، 2008).

لعبت الأمم المتحدة دوراً جوهرياً من أجل تسوية هذا النزاع منذ البداية، حيث تعتبر الصحراء العربية حالياً آخر مُستعمَرة في إفريقيا، والتي رغم مساعدة الأمم المتحدة عبر مختلف وكالاتها وأجهزتها من محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن إلى الجمعية العامة من إصدار العديد من القرارات لم توفق بعد في إيجاد حل سلمي للقضية. فرغم نجاح الأمم المتحدة وتطبيق قرار وقف إطلاق النار من أطراف النزاع عام 1991 لم تنجح في إجراء استفتاء لتقرير المصير رغم تنصيب بعثة خاصة مكلفة بهذه المهمة إلا أنها مع الوقت حوصرت بعقبات الإدارة المغربية مما منعها من تأدية مهامها على أكمل وجه.

اقترحت الأمم المتحدة عبر المبعوث الخاص للأمين العام جيمس بيكر مشروعين للحل أو التسوية (واحد في بداية التسعينات والآخر في بداية الألفية الجديدة) إلا أنهما باءا بالفشل ثم بعدها عينت الأمم المتحدة مبعوث جديد/ السفير كريستوفر روس الذي لاقى العديد من الصعوبات في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، وظل الوضع كما هو، يعاب على بعثة الأمم المتحدة (المينورسو) افتقارها لآلية مراقبة التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية من طرف السلطات المغربية.عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوثا شخصي للصحراء الغربية في 1996

لإعـادة المسـار السـلمي مـن جديـد، واقتـرح جـيمس بيكـر إطـار للاتفـاق عرفـت بـ(مخطط بيكـر الأول) والـذي لـم يقدم فـي إطـار رسـمي إلـى مجلـس الأمـن، وكـان هـذا المقتـرح مـدعوما مــن الإدارة المغربيــة وجهــز مســودته فريــق مــن المستشــارين والخبــراء القــانونيين ويقتــرح مشـروع بيكـر الأول، مـنح الشـعب الصـحراوي حكـم ذاتـي داخـل الدولـة المغربيـة، وتتخـذ جميـع القـرارات المحليـة مـا عـدا السياسـية الخارجيـة التـي تخضـع للسـلطات المغربيـة، قوبـل هـذا المخطـط بـالرفض مـن قبـل الجزائـر وجبهـة البوليسـاريو وقـدمت الجزائـر مقتـرح آخـر يخـالف الإرادة المغريــة وهــو تقســيم الأراضــي بــين الطــرفين المتنــازعين؛ وذلــك حســب مــا طرحــه الــرئيس الجزائــري عبــد العزيــز بوتفليقــة لنظيــره الأمريكــي جــورج بــوش عــام 2002 (المالكي، 2013 : 33).

بعـد فشـل المخطـط الأول اقتـرح المبعـوث الشخصـي مخطـط بيكـر الثـاني فـي 2003، حيـث قـام المبعـوث الأممـي بجولـة لمنطقـة المغـرب العربـي مـن 14 إلـى 17 كـانون الثـاني 2003 وطـرح علـى الأطـراف المعنيـين مـا يعـرف بمخطـط بيكـر الثـاني، مقتـرح: مخطـط السـلم مـن أجــل تقريــر المصــير، لشــعب الصــحراوي، علــى كــل مــن المملكــة المغربيــة، وجبهــة البوليســاريو للحصــول علــى موافقتهمــا كمــا طرحــه كــل مــن الجزائــر وموريتانيــا بصــفتهم أعضــاء مــراقبين ، ويقضــي المقتــرح بــإدارة الصــحراويين الأراضــي الصــحراوية لمــدة أقصــاها خمـس سـنوات قبـل إجـراء اسـتفتاء يقضـي إلـى الاسـتقلال، ويشـارك فيـه كـل السـكان المقيمـين فـي الإقلـيم بمـا فـيهم الـذين هـاجروا إلـى منـاطق أخـرى أو المسـتوطنين المغاربـة (قـدِموا إلـى الإقليم بعد 1975) وهو الشيء الذي رفضته جبهة البوليساريو (مالكي،2013 : 25).

ثانياً: المواقف الإقليمية والدولية من قضية الصحراء الغربية:

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا وإسبانيا وحركة البوليساريو وهي أطراف مباشرة. وهناك أطراف أخرى غير مباشرة، تضم مواقعها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، بقضية الصحراء ولكل طرف من الأطراف ينظر إلى الحلول الممكنة حسب ما تقتضيه المصلحة السياسية والاقتصادية ويقدم الحجج والذرائع التي تدعم الموقف الذي يرغب فيه.

إن نزاع الصحراء الغربية لم يكن حزبا عسكرية فحسب، بل عملت جميع الأطراف المتنازعة على كسب تأييد الدول والمنظمات الدولية، فتحركت جبهة البوليساريو باتجاه دول إفريقيا ودول عدم الانحياز، وتحركت المملكة المغربية عربيا وغربيا، كسب الوقت وكسب تأييد الدول الكبرى والمؤسسات الدولية الرسمية (اتريكن، ب ت).

من المواقف الإقليمية والدولية من قضية الصحراء الغربية تبينها الدراسة على النحو التالي:

1- المواقف الإقليمية:

الموقف المغربي:

بعد حصول المملكة المغربية على استقلاله، عام 1956 وقعت اتفاقية مع الحكومة الإسبانية كانت هذه الاتفاقية قسمت المنطقة بين نفود الدولتين، ولكن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المملكة المغربية بحوزة النفوذ الإسباني، ومن هنا بذات الأزمة في الصحراء المغربية. بدأت المطالب المغربية بتحرير الأراضي الصحراوية التي تتبعها بعدة طرق سلميا من خلال الوسائل الدبلوماسية، والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية.

كـان هنـاك إجمـاع وطنـي داخـل المغـرب والصـحراء علـى ضـرورة اسـتقلال الصـحراء كجـزء مـن التـراب المغربـي، وهـذا مـا لا تريـده إسـبانيا حيـث عملـت علـى خلـق الفرقـة والفتنـة مـن خـلال وضـع رمـوزا للصـحراء لإدارة الإقلـيم. وتـرى المملكـة المغربيـة فـي مطالبهـا فـي الصحراء الغربية وضمها إلى أراضيها على الحجج التالية (السليمي، 2013 : 13):

أ- مـن الناحيـة التاريخيـة: كانـت الصـحراء عبـر التـاريخ تحـت إشـراف وسـيطرة وتوجيـه سـلاطين المملكـة المغربيـة ، وهـذه حقيقـة أكـدتها معظـم الدراسـات التاريخيـة الغربيـة وحتـى الاسبانية.

ب- مـن الناحيـة القانونيـة: جميـع المعاهـدات الدوليـة بـين المملكـة المغربيـة والـدول الأوروبية أكدت على حق المغرب بالصحراء الغربية.

ج- مـن الناحيـة الإداريـة: فـإن تعيـين القضـاة والقـادة فـي الصـحراء يـتم مـن قبـل السـلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

اقتـراح إقامـة حكـم ذاتـي موسـع فـي الصـحراء الغربيـة، الـذي قدمتـه المملكـة المغربيـة فـي وقـت سـابق وحظـي بتأييـد عـدد مـن العواصـم الغربيـة منهـا بـاريس وواشـنطن، مـا يـزال مطروحـا علـى طاولـة أي مفاوضـات قـد يـدعو لهـا المسـتقبل المنظـور المبعـوث الـدولي، الدبلوماسـي الأمريكـي كريسـتوفر روس، لكـن متغيـرات عربيـة شـهدتها المنطقـة والعـالم فـي الآونـة الأخيـرة. "تحـتم إعـادة ترتيـب الأوراق" كمـا تقـول الخبيـرة الفرنسـية (مـن أصـل تونسـي) خديجـة محسـن فينـان، موضـحة أن ثـورات الربيـع العربـي وأزمـة مـالي، أظهـرت هشاشـة الوضـع الأمنـي فـي المنطقـة ومخـاطر تسـرب تـأثير الجماعـات الإرهابيـة إلـى داخـل مخيمـات تينـدوف. بالنسـبة للخبيـرة الفرنسـية فـإن واشـنطن رغـم تراجعهـا النسـبي فـي مناقشـات مجلـس

الأمـن الأخيـرة، فقـد أصـبحت تميـل إلـى حـل لقضـية الصـحراء وفـق وجهـة نظـر التـي صـرح بها المبعوث روس؛ القريب من جون كيري وزير الخارجية الأسبق.

وتقـوم علـى فكـرة كونفدراليـة دون إحـداث انقسـام بـين الصـحراويين والمغاربـة. ولكـن دون الاكتفـاء بـالحكم الـذاتي الـذي اقترحتـه المملكـة المغربيـة وأيدتـه بـاريس والإدارة الأمريكيـة فـي عهـد وزيـرة الخارجيـة السـابقة هـيلاري كلينتـون، التـي كانـت تـرى – مثـل بـاريس – فـي المملكـة المغربيـة قاعـدة اسـتقرار فـي منطقـة مضـطربة ونموذجيـاً لانتقـال ديمقراطـي هـادئ (السليمي،2013 : 18).

الموقف الجزائري:

تنطلـق الجزائـر فـي موقفهـا مـن قضـية الصـحراء الغربيـة مـن وجهـة نظـر سياسـية كمـا عبـر عـن ذلـك البيـان الصـادر مـن جبهـة التحريـر الـوطني الجزائريـة فـي كـانون الأول عـام 1975 والـذي أكـد علـى مـساندة حركـات التحـرر، حيـث تـدعم الجزائـر صـراحة جبهـة البوليـساريو وتـرى الجزائـر أن حـل هـذه القضـية لا يكـون إلا بحصـول الشـعب الصـحراوي علـى اسـتقلاله وهـذا الموقـف هـي إرادة سياسـية لبعـد اقتصـادي مهـم لكـون المنطقـة (الصـحراء الغربيـة) هـي منطقـة غنيـة بالفوسـفات وهـي تشـكل أكثـر مـن ثلثـي الاحتيـاطي العـالمي ومـع احتماليـة اكتشـاف البتـرول يجعـل هـذه المنطقـة مـن اهتمامـات الجزائـر. وتـرى الجزائـر أن قضـية شـعب الصـحراء الغربيـة أولـى بالمسـاعدة مـا دامـت قضـية عادلـة ومسـألة تصـفية اسـتعمار، كمـا أن أراضـي لحـدود الجزائـر الغربيـة علـى امتـداد أكثـر مـن 75 كلـم، وقـد أتـت الجزائـر علـى نفسـها أن تـدعم الشـعوب المسـتعمرة والمكافحـة مـن أجـل (الحريـة) (التميمي، 2011 : 20).

الموقف الموريتاني:

يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء الغربية على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي، فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف أحياناً إلى التحاول مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب؛ حيث تؤكد موريتانيا على العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني (التميمي،2011 : 12).

الموقف البوليساري:

ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء الغربية في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية – الإسبانية. وكانت هذه الحركة جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المملكة المغربية عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي – إسباني، ولذلك كونت المملكة المغربية (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولاً ومن ثم ضمها إليها، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر (شعلان،2011 : 10).

طبقاً لما ينص عليه اتفاق مدريد الثلاثي، أقدمت جبهة (البوليساريو) على إعلان قيام (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) في السابع والعشرين من شباط 1976 بمنطقة (بئر الحلو) الصحراوية، القريبة من الحدود مع موريتانيا.

وقـد أذاع السـيد الـولي مصـطفى السـيد– أمـين عـام جبهـة (البوليسـاريو)، وأول رئـيس للجمهوريـة الصـحراوية الوليـدة – بيانـا مولـدا للدولـة الصـحراوية. وأقـر للجمهوريـة الصـحراوية الوليـدة دسـتور مؤقتـا، وشـكلت لهـا حكومـة ومجلـس وطنـي موقـت؛ لقـد هـدفت جبهـة (البوليسـاريو) مـن وراء إعـلان قيـام الدولـة، أن لا تتـرك الـبلاد عرضـة للفـراغ الإداري، والدسـتوري، الـذي قـد يشـرع لاتفـاق مدريـد الثلاثـي، بعـد رحيـل المسـتعمرين الإسـبان عنهـا (مسعود، 1998: 25).

2– المواقف الدولية:

الموقف الأمريكي الفرنسي:

إن وجـود فرنسـا بجانـب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـم يـأت اعتباطـا، إنمـا القصـد منـه هـو مـدى ارتبـاط الأنظمـة الاسـتعمارية مـع بعضـها، ذلـك أن السياسـة الفرنسـية لعبـت الـدور الأول والأساسـي فـي النـزاع القـائم فـي الصـحراء الغربيـة، وفـي حفـظ المصـالح الاسـتراتيجية كبـديل عـن الإمبرياليـة، وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ولـذلك بمجـرد خـروج فرنسـا إلـى السـاحة، علـى أثـر وصـول النظـام الاشـتراكي إلـى الحكـم، فقـد سـارعت الولايـات المتحـدة الأمريكية إلى إحلال مكانهم والحفاظ على استمرارية الهيمنة في المنطقة.

الموقف الفرنسي:

لقـد كانـت فرنسـا وراء إبـرام اتفاقيـة مدريـد، إذ مارسـت ضـغوطا سياسـية علـى إسـبانيا للوصـول إلـى هـذا الاتفـاق، وعنـد زيـارة وزيـر خارجيـة فرنسـا للمملكـة المغربيـة فـي نيسـان 1975، دفـع هنـاك لأول مـرة باسـم فرنسـا شـعاراً "لا لإسـبانيا الصـحراء"، وهكـذا بـدأ خـيط المؤامرة الذي يشكله محور باريس، مدريد.

أدركت فرنسا أن فرضها في تمديد مصالحها بالمنطقة في التوصل إلى حل لقضية الصحراء الغربية يقنع بها المملكة المغربية والجزائر باعتبارهما جوهر الخلاف بينهما، فقد دعمت حل الحكم الذاتي الموسع للصحراء المغربية، وهو حل عادل من وجهة نظر الفرنسيين، وأيضا تكمن رغبة فرنسا في إغلاق الباب على الولايات المتحدة الأمريكية لعدم نفاذها إلى شمال افريقيا لكونها منطقة نفوذ فرنسية (عبيد، 1989 :36).

الموقف الأمريكي:

لقد حاولت الحكومة الأمريكية في بادئ الأمر أن تتبع سياسة الحياد وهذا لسببين الأول: اعتمادها على الدور الذي تقوم به فرنسا للمحافظة على مصالحها ومصالح الدول المغربية بصفة عامة، والثاني: هو أن لديها علاقات اقتصادية هامة مع الجزائر الذي تعتبر في نفس الوقت من أقوى البلدان في المنطقة، مما جعلها تتردد في اتخاذ مواقف صريحة وعلنية من قضية تساندها الجزائر بقوة. وعلى جهة أخرى تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا للنظام المغربي وقد زادت هذه الأهمية بعد خروج فرنسا من الميدان على أثر وصول اليسار إلى الحكم. ومن العوامل المهمة أيضا حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حليف في إفريقيا، وقد وقع الاختيار على المغرب لكونها دولة معتدلة من وجهة نظر الإدارة الأمريكية (عبد الفتاح، 2016 : 32).

الموقف الإسباني:

بداية كان الموقف الإسباني متحيزا للمملكة المغربية وموريتانيا، وهذا من خلال قبولها تقسيم الصحراء الغربية بينهما، وتجاهل جبهة البوليساريو، لكن بداية العام 1987 اختلف هذا الموقف وبدأ التعاطف تجاه القضية، وبتاريخ 30 نيسان 1979 صرح الوزير الإسباني الأول أدولفو سواراز بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. كما اعترفت

الحكومة الإسبانية بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي ودعت إلى إجراء استفتاء، وهذا التغير في الموقف قد سبب توترا في العلاقات بين إسبانيا والمملكة المغربية مما أجبر إسبانيا على عدم الثبات في موقفها وامتيازها بالغموض؛ لأنها تعد هي المسؤولة تاريخيا عن الشعب الصحراوي، حيث غادرت الإقليم دون إجراء استفتاء تقرير المصير، وفي المقابل كانت ترى المملكة المغربية حليفة لا يستهان بها (منى، 2016 : 28).

وبعد اتفاق الجزائر بين البوليساريو وموريتانيا في آب 1979 أعلنت إسبانيا عن طريق وزير خارجيتها مارسلينو أوريغا من ترحيبها بالاتفاق، كما رفضت إلحاق الإقليم الذي انسحبت منه موريتانيا بالمملكة المغربية، ودعت إلى إجراء استفتاء للصحراويين يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم وحقهم بإقامة دولة إن أرادوا بحكم الاستفتاء.

وهذا الموقف اغضب الإدارة المغربية كثيرا، حيث رفضت المملكة المغربية هذا الاتفاق (الأصفهاني، 1975 :41).

المبحث الثاني

حلول المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية

تطـور النقـاش الجيوسياسـي نظـرا لنـوع المطالـب، أدى إلـى إعـادة التفكيـر فـي السـلطة والسـيادة اللتـين لـم تصـبحا مـن اهتمـام القـادة السياسـيين ومستشـاريهم فقـط، بـل مـن صميم اهتمام المناضلين والناشطين في المنظمات غير الحكومية.

مـن بـين المنظمـات غيـر الحكوميـة الفاعلـة فـي قضـية الصـحراء الغربيـة (مركـز روبـرت كنـدي) الأمريكـي للعدالـة وحقـوق الإنسـان الـذي أرسـل وفـد قادتـه رئيسـة المركـز السـيدة كيـرى كنـدي بالإضـافة إلـى حقوقيـون وخبـراء عـالميين فـي مجـال حقـوق الإنسـان، وذلـك فـي بدايـة أيلـول 2012 حيـث قامـت بزيـارة ميدانيـة للأراضـي الصـحراوية (مدينـة العيـون، الـداخل، سـمارة) ومخيمـات اللاجئـين الصـحراويين، حيـث أعـد المركـز بعـد زيارتهـا تقريبـاً عـن أوضـاع حقـوق الإنسـان وأصـدر توصـيات قـدمها فـي جلسـة إلـى الغرفـة للكـونغرس الأمريكـي فـي 21 أيلـول 2012، ومـن بـين الملاحظـات التـي رصـدها المركـز هـو تراجـع وضـعف حقـوق الإنسـان فـي المملكـة المغربيـة، وهـذا حسـب تقيـيم 18 منظمـة حقـوق إنسـان مغربيـة. لقـد لـوحظ أن الوضـع الـراهن للقضـية – عـدم التوصـل إلـى تسـوية – أثـر سـلبا علـى حقـوق الشـعب الصـحراوي، كمـا أن التواجـد العسـكري والأمنـي المغربـي المشـدد والمكتـف يعيـق نشـاط (الصـحراويين) وحـق النظـام السـلبي والتعبيـر عـن حريـة الـرأي والمتمثـل فـي حق تقرير المصير(مالكي، 2013 :40).

ومـن الحلـول التـي تـم طرحهـا كحـل لقضـية الصـحراء الغربيـة، تبينهـا الدراسـة علـى النحـو التالي:

أولاً: حلول المنظمات الإقليمية غير الحكومية:

لقـد عرفـت أواخـر السـتينات ظهـور عـدد مـن التنظيمـات السياسـية فـي الصـحراء الغربيـة، وذلـك نتيجـة الـوعي السياسـي والـوطني خـلال هـذه المرحلـة؛ بسـبب احتكـار بعـض الشـباب الصـحراويين بالعـالم الخـارجي، وكانـت المنظمـة الطلائعيـة لتحريـر الصـحراء أولـى تلك التنظيمات السياسية، ويعود إنشاء هذه المنظمة إلى عام 1968.

ويعـد مؤسـس المنظمـة الطلائعيـة هـو محمـد سـيد إبـراهيم بصـيرى المولـود عـام 1944 ، درس الصـحافة فـي المشـرق العربـي (مصـر – سـوريا)، فأسـس مجلـة الشـموع عـام 1976 وعرفـت هـذه المنظمـة أيضـا باسـم حركـة تحريـر السـاقية الحمـراء ووادي الـذهب، وكـان مـن أهـداف هـذه الحركـة التحريـر الكامـل لإقلـيم الصـحراء الغربيـة مـن الاحـتلال الإسباني، إقامة دولة مستقلة، ورفض الاندماج من أي كيان آخر.

وفـي آذار 1970 وجـه رئـيس المنظمـة مـذكرة إلـى الحكومـة الإسـبانية يطالبهـا بمنـع الاستقلال لشعب الصحراء الغربية (المنصوري، 2008 : 43).

ثانياً: حلول المنظمات الدولية غير الحكومية:

منـذ منتصـف القـرن وبدايـة الألفيـة الجديـدة يلاحـظ تقـارب بشـكل أو بـآخر بـين فكـرة وعمـل الهيئـة الدوليـة للصـليب الأحمـر و بـين دول المغـرب العربـي، فقـد اسـتقبلت تـونس مؤسـس الصـليب الأحمـر "هنـري رونـان"، وكانـت اللجنـة الدوليـة للصـليب الأحمـر قـد أنشـأت بعثتهـا الإقليميـة فـي تـونس فـي عـام 1987، للعمـل لصـالح الضـحايا فـي المنطقـة كلمـا

استدعى الأمر ذلك، فكانت اللجنة الدولية للصيب الأحمر متواجدة دائماً لتقديم المساعدة والحماية لضحايا النزاع في الصحراء الغربية.

كما عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الهلال الأحمر في بداية العام 1976 بالهلال الأحمر الصحراوي ، ثم ما لبثت تلك اللجنة الدولية إلى جانب الحكومة الجزائرية أن أرسلت المعونات الإنسانية الأولية بما فيها الخيم والمواد الطبية، كما فعلت مؤسسات المجتمع المدني (نصير،2014 : 41).

على مدى أكثر من ثلاثين عاما فقد اتخذ عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين من منطقة تندوف في قلب الصحراء الجزائرية ملجأ لهم، ومنذ عام 1993 قدمت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان معونات إنسانية بقيمة 184 مليون يورو للمساعدة في تلبية ما يحتاجه الشعب الصحراوي من المواد الأساسية من غداء وماء ودواء ورعاية، ويتم تقديم الأموال من خلال مكتب المفوضية للمساعدة الإنسانية والحماية في مدنية إيكو،

وبالرغم من قبول طرفي النزاع وساطة الأمم المتحدة في العام 1991، إلا أن النزاع ما زال قائماً دون حل لمعاناة الشعب الصحراوي، بعد أن وجد الصحراويون أنفسهم في مرمى النيران المتبادلة.

ومنذ العام 1993 بدأت دائرة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية (إيكو) بتقديم المعونة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين، حيث شكل المعونة الغذائية عنصرا رئيسيا في هذا التمويل، فقد تم تخصيص 6 مليون يورو لتزويد اللاجئين بالمواد الغذائية، مثل الطحين والشعير والأرز والسكر، إضافة إلى المواد الأكثر فائدة.

يمثل الماء المشكلة الرئيسية بالنسبة للاجئين، لذلك تساهم المفوضية في ضمان توفر كميات كافية من مياه الشرب القادمة من مصادر آمنة، وقد بدأ تنفيذ مشروعات لربط المخيمات مباشرة بمصادر المياه من خلال شبكات الأنابيب وصهاريج نقل الماء، وذلك بهدف تخفيض الاعتماد على الصهاريج (نصير، 2014 : 47).

ترفع جبهة البوليساريو راية حقوق الإنسان، التي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمملكة المغربية ، وقد استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل(هيومن رايتس ووتش) التي سجلت انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ومن أهم ما حدث، تفكيك مخيم اللاجئين "كريم إزيك" الذي أقام فيه الصحراويون في نواحي مدينة العيون،

وتستقبل جمعية البوليساريو هذا الجانب الذي يلقي صدى كبير لدى الرأي العام الغربي، بعدما قررت أن تتخلى محلياً عن السلاح، لتفتح باب المفاوضات للبحث عن حل سلمى، حيث دعت منظمة هيومن رايتس ووتس مجلس الأمن الدولي إلى التصويت لصالح توسيع مهمة بعثة (المينورسو) الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية لتشمل حقوق الإنسان رغم معارضة المملكة المغربية بشدة التجديد للبعثة الموجودة في المنطقة منذ العام 1991. (نصير، 2014 : 52).

ويوثق تقرير مضايقة نشطاء حقوق الإنسان الصادر عن منظمة (هيومن رايتس ووتش) العديد من أشكال المضايقات من قبل السلطات المغربية بحق نشطاء حقوق الإنسان الصحراويين، وتسعى السلطات لنزع المصداقية عن هؤلاء النشطاء وتتهم الكثيرين منهم باستخدام حقوق الإنسان كغطاء لأجندة البوليساريو "الانفصالية" وفي بعض الأحيان باستخدام العنف. بينما لا علاقة لهؤلاء النشطاء أية صلة بأعمال العنف،

فهم يهتمون بأعمال الترويج للاستقلال كجزء من نشاطهم في مجال حقوق الإنسان، إذ إن الحرمان من الحق في تقرير المصير في نظرهم هو انتهاك لحقوق الإنسان ويكمن في صميم ما تعرض له سكان الصحراء الغربية من خبرات. فيضعهم هذا على خط صدامي مع القانون المغربي. فيما لا تتخذ هيومن رايتس ووتش أي موقف بشأن استقلال الصحراء فهي تدافع عن حقوق الآخرين، وتبد السلطات قمعها ليس فقط بدعوى تفادي المساس بـ "وحدة الأرض" المغربية، بل أيضا أحيانا بدعوى تفادي العنف. إذ إن بعض المسيرات في حوادث منفصلة أخرى شهدت إلقاء أشخاص للحجارة، وفي بعض الحالات قنابل المولوتوف المصنوعة يدويا. وهذه الأعمال الخطيرة وغير القانونية تسبب في الإصابات لكل عناصر إنفاذ القانون والمدنيين.

ويركز التقرير استمرار الانتهاكات الحقوقية الجسمية رغم التحسن الذي يطرأ بمرور الزمن على أوضاع حقوق الإنسان منذ العام 2006 حتى الوقت الحالي. وهذه الصورة المعروضة، رغم كونها موحشة، إلا أنها تمثل تحسنا في الأوضاع منذ السبعينات والثمانينات القرن الماضي، حيث كان المملكة المغربية في حرب مع البوليساريو. حيث قامت السلطات المغربية باختطاف المئات من الصحراويين وحكمت على المئات بالسجن لفترة طويلة في محاكمات غير عادلة. أصبحت الاعتقالات السياسية في الفترة الحالية نادرة أو لا وجود لها في مخيمات اللاجئين ويمكن للصحراويين أن ينتقدوا قيادة جبهة البوليساريو بشأن الإدارة اليومية للمخيمات وما يتعلق بـ " القضية الوطنية ".

إلا أن جبهة البوليساريو تحتكر الخطاب السياسي وتهمش من يشككون في استخراج قيادتها أو يعارضونها في القضايا الأساسية. ولا يوجد في المخيمات معارضون أو مظاهرات أو وسائل إعلام أو منظمات ذات أهمية حقيقية تنتقد جهاز شرعية جبهة

البوليساريو بصفقتها جسدا للقضية الوطنية، أو تضغط لصالح قبول العرض المغربي بالحكم الذاتي الصحراوي تحت سلطة المملكة المغربية . ويرجع غياب أي معارضة سياسية ذات أثر بالأساس إلى الدور المهيمن للبوليساريو في تخصيص الموارد والوظائف في المخيمات المحرومة من الموارد، والتي يتم تنظيم سكانها في منظمات جماعية على صلة بالبوليساريو (مثلاً، الاتحاد الوطني للنساء الصحراويات، واتحاد الشباب، واتحاد العمال العام). ومن يعارضون البوليساريو في قضايا جوهرية يجدون مشقة في الحياة، حتى رغم غياب أي خطة رسمية أو قمع مباشر لأنشطتهم، وكثيراً ما يغادرون ببساطة. (اللدان، 2008).

تعاملت السلطات المغربية بتسامح مع مظاهرة العيون تحت وطأة الضغوط الدولية وخصوصاً الأمريكية ويعتقد محللون أن ما حدث في العيون ليس بمعزل عن الجدل الساخن الذي شهدته أروقة مجلس الأمن الدولي بشأن مشروع أمريكي يدعى لتكليف بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (المينورسو) بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان. مشروع التوصية اعترضته عليه المملكة المغربية بشدة واعتبرته " مس بسيادته في الصحراء" (الناعمي، 2008).

ويرى الباحث من خلال هذا الفصل اختلاف مواقف الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي كل حسب رؤيته، وحسب مصلحته في الجزائر وموريتانيا تؤيد فكرة استقلال الجمهورية (الصحراوية)، أما المملكة المغربية فتعتبر أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، أما المواقف الدولية اختلفت منها من أيد المملكة المغربية في حقها في ضم الصحراء الغربية إلى التراب المغربي، ومنها من أيد تأسيس الدولة الصحراوية الجديدة ولذلك من وجهة نظر الباحث أن هذا الاختلاف من الدول الإقليمية

والدولية هو من ساهم في إطالة أمر هذه الأزمة التي أصبحت عصية عن الحل بسبب تضارب مصالح الدول الإقليمية والدولية بعدة أسباب والتي من أهمها هي امتلاك هذه المنطقة (الصحراء الغربية) من مصادر الطاقة وتعتبر منطقة احتكار لدول كبرى على غرار (فرنسا – وإسبانيا) المستفيدتان من هذا النزاع.

الفصل الرابع

مستقبل النزاع في الصحراء الغربية في ظل الخيارات المطروحة

الفصل الرابع

مستقبل النزاع في الصحراء الغربية في ظل الخيارات المطروحة

تعد قضية الصحراء الغربية والنزاع فيها، من أهم القضايا والمشكلات المطروحة على الساحة السياسية في دول المغرب العربي على وجه الخصوص، وفي الوطن العربي بشكل عام، في ظل وجود العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية، التي زادت من حدة التنافس والانقسام بين دول المغرب العربي، خاصة فيما يتعلق بالنزاع حول الصحراء الغربية، وعدم الاتفاق على ثوابت مشتركة تبعد الإقليم عن الاستقطاب الدولي.

ومما لا شك فيه أن الإبقاء على الصحراء الغربية كجزء من المنطقة المغاربية وهو واقع حال الصحراء الغربية قبل استقلال المغرب العربي يمثل عامل تعزيز للأمن القومي ووحدة الدول العربية في مواجهة التجزئة، وتواجد المستعمر التي تعمل القوى الدولية في المنطقة وخاصة إسبانيا على تكريسها (مخلف، 1985: 115).

لقد بذلت جهات إقليمية ودولية عدة العديد من الجهود في محاولة منها لإيجاد حل لهذا النزاع بين الأطراف المختلفة، ورغم وجود مفاوضات بدأت في الثمانينات القرن الماضي وما زالت متواصلة حتى الوقت الحالي في ظل ضغوط الأمم المتحدة، وبرعايتها، ومع ذلك ترفض المملكة المغربية الانسحاب من الصحراء الغربية، وتطبيق الاستفتاء ضمن قواعد الحرية والنزاهة، وذلك لإعطاء فرصة لشعب الصحراء الغربية

ليقـرر مصـيره بنفسـه، الأمـر الـذي أعطـى انطباعـاً بـأن المملكـة المغربيـة لا تسـتجيب لطلبات الشرعية الدولية (تونسي، 1987: 12).

إن وجـود منطقـة الصـحراء الغربيـة كإحـدى منـاطق النفـوذ والتـي تعاقبـت عليهـا العديـد مـن قـوى الاسـتعمار، وكـان لموقعهـا الاسـتراتيجي؛ حيـث تمثـل حلقـة وصـل بـين العـالم الغربـي والعـالم الإفريقـي خاصـة فيمـا يتعلـق بالمبـادلات التجاريـة، الأمـر الـذي جعـل هـذه القضـية تـزداد تعقيـداً فـي ظـل تعنـت أطـراف النـزاع المختلفـة للوصـول إلـى حـل مقبـول ترضـى به جميع الأطراف.

ويتنـاول الفصـل الرابـع مسـتقبل النـزاع فـي الصـحراء الغربيـة فـي ظـل الخيـارات المطروحة من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الخيارات المطروحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: انعكاسات الخيارات المطروحة على مستقبل النزاع في الصحراء الغربية.

المبحث الأول

الخيارات المطروحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية

ظهرت قضية النزاع حول الصحراء الغربية كإحدى القضايا الشائكة التي كانت نتاجاً طبيعياً للإرث الاستعماري، الذي ترتب عليه حدوث مواجهة بين المملكة المغربية ، وجبهة البولساريو والتي تطالب بدولة صحراء مستقلة، وزاد التنافس الاستعماري، تعقيدا للأمر، خاصة بعد انسحاب إسبانيا من منطقة الصحراء الغربية ومساندة الاتحاد السوفياتي لجبهة البولساريو المتحالفة مع كل من الجزائر وليبيا، وساند التحالف الغربي دولتي المملكة المغربية وموريتانيا، وقد رافق هذه القضية والنزاع تطورات عديدة مع تباين مواقف الأطراف المختلفة تجاه هذه القضية، ناهيك عن الدور الذي مارسته الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية وحركة عدم الانحياز في مجريات النزاع حول الصحراء الغربية (حافظ، 1981: 11).

وقد ظهرت العديد من الحلول التي طرحت كسيناريوهات مستقبلية لحل النزاع حول الصحراء الغربية، بناءً على مجموعة حلول سياسية وقانونية، التي جاءت كمحاولات لحل النزاع في الصحراء الغربية، تقدمت بها الأمم المتحدة كجهة منوط بها العمل على تسوية النزاعات الدولية، خاصة ما تعلق بقضايا الاستعمار من خلال تحليل هذه الخيارات كل على حدا، والنظر في إمكانية تطبيق هذه الخيارات مدى نجاحها وفق متطلبات القانون الدولي (مهابة، 1996: 11).

وتـرى الدراســة أن هنـاك ضـرورة لوجـود العديـد مـن الحلـول التــي يمكـن مـن خلالهـا بلـورة حـل مناسـب يمكـن مـن خلالـه حـل القضـية بـين أطـراف النـزاع، حيـث أن المسـألة فـي ظل غياب الحلول البناءة تزداد تعقيداً بين أطراف النزاع وتبتعد عن الواقعية.

ومــن الخيــارات المطروحــة لتســوية النــزاع فــي الصــحراء الغربيــة كمــا تراهــا الدراســة ثلاثــة خيارات.

حيث يعد الكفاح المسلح أحد الخيارات المطروحة في النزاع حول الصحراء الغربية والذي اندلع منذ بدايات سبعينيات القرن الماضي وبالتحديد في العام 1975، في مواجهة المُستعمِر الإسباني، ومن ثم وجود المملكة المغربية في الصحراء الغربية، حتى تم وقف إطلاق النار في العام 1991، تحت إشراف الأمم المتحدة (ولد محمد، 2004: 5).

وقد اعتمدت جبهة البولساريو الكفاح المسلح، حتى تحررت الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني، من عملية الحنكة التاريخية في 30 آيار1973، حيث حققت الجبهة نجاحات واضحة وعقد مفاوضات بين الجانب الإسباني والجبهة، وتم إقرار حق الشعب في الصحراء الغربية ليقرر مصيره، والتعهد بتنظيم استفتاء، في مقابل تزايد المطالب المغربية والموريتانية بالصحراء الغربية؛ لذلك اعتبرت الجبهة أن الكفاح المسلح هو أحد البدائل المطروحة خاصة بعد احتلال مدينة اجديرية عام 1975، من قبل الجيش المغربي الذي دمر المدينة وقتل سكانها، مما دفع الجبهة للقيام بأولى عملياتها في نهاية السبعينيات بعدة هجمات تكبدت من خلالها القوات المغربية خسائر كبيرة (محي وآخرون، 1981: 1).

وفي ضوء ذلك، لجأت المملكة المغربية للدفاع من خلال بناء أحزمة دفاعية، ومن بعدها تم اللجوء للعديد من المفاوضات تحت إشراف من الأمم المتحدة، التي طرحت خطة التسوية الأممية والتي تم المصادقة عليها في القرار 91/ 690 في العام 1991، متضمناً قرار وقف لإطلاق النار، وتنظيم الاستفتاء حول تقرير المصير مع نهاية 1992، وهو ما تم التوقيع عليه من قبل أطراف النزاع (المغرب وجبهة البولساريو) بعد أن انسحبت موريتانيا في عام 1979 متبنية الحياد الإيجابي (عودة، 1999: 9).

من الأهمية بمكان إمكانية العودة للكفاح المسلح في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تؤكد على حق تقرير المصير والاستقلال، كما أن إعلان محكمة العدل الدولية يؤكد على ذلك ، فقد أعلنت محكمة العدل الدولية في 16 تشرين الاول1975 عن عدم وجود أي روابط سياسية بين المملكة المغربية والصحراء الغربية، فضلاً عن إدراج قضية النزاع حول الصحراء الغربية في جدولة أعمال هيئة الأمم المتحدة عام 1963 بتصنيفها قضية استعمار، وهنا يبقى السؤال مطروحاً، هل هناك إمكانية للعودة للكفاح المسلح حتى بعد أن وقعّت الأطراف على مخطط التسوية (عبد العزيز، 1997: 17).

وللإجابة عن السؤال السابق يمكن القول: في ضوء ما صدر من قرارات، فإنها توفر غطاءً قانونياً لإمكانية استئناف الكفاح المسلح خاصة القرارات التي تمنح الشعوب حق تقرير المصير، حيث يمكن للشعب الصحراوي أن يمارس الكفاح المسلح، مع وجود قناعة وحجج لدى جبهة البولساريو بأنها يمكن أن ترفض الاستمرار في مخططات التسوية خاصة بعد أن رفضت المملكة المغربية أن تعود للاستفتاء مطلقاً، وبعد عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ الالتزامات تجاه شعب الصحراء الغربية خلال سنة واحدة.

كما يعد خيار الحكم الذاتي أحد الخيارات المطروحة أيضاً، خاصة عندما ظهر هذا المقترح على طاولة المفاوضات في العام 2007، وذلك في ضوء الانقلاب السياسي والدبلوماسي على مخطط المعالجة الأممية للملف (الملحم، 1985: 9).

أما بالنسبة لمضمون هذا الاقتراح فكان من خلال اقتراح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، تنظيم مفاوضات بشكل مباشر بواسطة جيمس بيكر، وهو ما سمي بمخطط بيكر الأول 2001، ولم يتم حينها التوصل لأي اتفاق، وحينها قدمت المملكة المغربية اقتراح الحكم الذاتي كإحدى الأفكار والتي عورضت بشدة من قبل جبهة البوليساريو (عبد العزيز، 1987: 21). وتم تسليم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مذكرة من قبل المملكة المغربية حول التفاوض لتحويل الصحراء الغربية حكماً ذاتياً (الشامي، 1980: 31).

ترى الدراسة أن المملكة المغربية عرض اقتراحه كخيار الحكم الذاتي لتجميد مخطط بيكر، وقد لاقى هذا الاقتراح ترحيباً من قبل العديد من المسؤولين في أمريكا الشمالية وفرنسا وإسبانيا، إلا أن الدراسة تلاحظ ثمة ثغرات تتضمنها هذه المبادرة، خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتطبيق الاستفتاء بشكل عام.

ومن وجهة نظر القانون الدولي، فإن هذه المبادرة تشكل تراجعاً خطيراً بالمقارنة مع مشروعات الحكم الذاتي قدمتها المملكة المغربية للأمم المتحدة، هذا التراجع الذي يحدث في مجالات هامة كتنظيم السلطات الإحصاء، والاستفتاء، والثروات الطبيعية وحقوق الإنسان، أو ضمانات الحكم الذاتي تجعل المبادرة تفتقد الجدية لتشكيل منطلق لأي مفاوضات حول مستقبل الصحراء الغربية (صدوق، 1986: 40).

ويعد المشروع المغربي لعام 2007، من الخيارات التي تبحث في موضوع الحكم الذاتي حيث انطلق المشروع من عنصرين متناقضين، المشروع المغربي للحكم الذاتي عام 2003 لا يتطرق لمبدأ تقرير المصير، أما مشروع 2007، فيقبل بكل وضوح مبدأ تقرير المصير، ويفعل ذلك في مكانين: الأول في النقطة الثامنة من المشروع عندما يقول: "نظام الحكم الذاتي الناتج عن المفاوضات يتم إخضاعه للتشاور من خلال استفتاء السكان المعنيين طبق لمبدأ تقرير المصير ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، والثاني في النقطة 27 التي تنص على وجوب خضوع الحكم الذاتي لاستفتاء سيشكل وفق الشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة والقرارات ومجلس الأمن ممارسة السكان الحرة لحقهم في تقرير المصير. ومن الخيارات التي تم طرحها لحل النزاع حول مستقبل الصحراء الغربية أيضاً هو خيار الاستفتاء، حيث بعد أن أشرفت الأمم المتحدة على مخطط التسوية الأممي والذي تم المصادقة عليه من قبل أطراف النزاع (المغرب وجبهة البولساريو) والذي تم النص فيه على ضرورة وقف إطلاق النار، وتقرير حق المصير لشعب الصحراء الغربية في العام 1991، وقد أصبح هذا الخيار من الخيارات الناجحة والمقبولة وأكثرها تطابقاً مع الشرعية الدولية (طاهر، 1997: 11).

وقد بدأت المساعي الحميدة بين المملكة المغربية و جبهة البولساريو في الأعوام 1982–1985، ضمن مفاوضات غير مباشرة، تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفي العام 1983 جرت لقاءات مباشرة بين الطرفين في الجزائر عام 1983، وتم تبني القرار 104 الذي يدعو طرفي النزاع إلى الدخول في مفاوضات مباشرة بقصد الوصول إلى اتفاق وقف القتال، وتوفير ظروف مناسبة لإجراء استفتاء حول تقرير

مصير شعب الصحراء الغربية تحت الرعاية الدولية، وفي العام 1985 تبنت الأمم المتحدة الخطة المعدة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لحسم المسألة عبر استفتاء تقرير المصير، وتقوم المنظمات بالإشراف على تنظيم ومراقبة العملية بصيغة مشتركة، وتدعو للمفاوضات بين طرفي النزاع (طاهر، 1997: 13).

وفي العام 1987، بدأت جهود مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية للتحضير للاستفتاء، حيث تبنى مجلس الأمن خطة التسوية في 30 آب 1991 والتي كانت ثمرة لمفاوضات طويلة، رسمت بهدف تنظيم استفتاء تقرير المصير في مدة ثمانية أشهر، وتحديد موعد 9/6 من العام نفسه موعداً لسريان وقف إطلاق النار، وانتشار مراقبو الأمم المتحدة على جانبي الجدار (بكر، 2004: 33).

ومن وجهة نظر القانون الدولي لا حل للنزاع حول قضية الصحراء الغربية إلا من خلال تطبيق حق تقرير المصير، وآليتها تكون من خلال استفتاء، وذلك من خلال الاتصاف بالنزاهة بوجود منظمة الأمم المتحدة كمنظمة محايدة، والعدالة، وذلك من خلال إشراك شعب الصحراء الغربية في حق تقرير المصير، وكذلك في ظل الديموقراطية بعيداً عن كل أشكال الضغط والترهيب التي قد تمارسها المملكة المغربية على السكان، وكل ذلك يضمن ديمومة الحل ونجاحه، ولا بد أن يرتبط احتمال تطبيق الاستفتاء بعودة المملكة المغربية إلى الالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ مخطط التسوية الأساس واتفاقيات هيوستن التي وقع عليها الطرفان، في ظل وجود ضغط دولي كبيرة من أطراف نافذة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، ونقل القضية إلى البند السابع من ميثاق الأمم

المتحدة، حيث تم فرض الحلول بالقوة، أما النزاع فأنه يناقش ضمن البند السادس حتى الآن.

وبناءً على خيارات الثلاثة المطروحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية سابقة الذكر، تم طرح الحلول والمقترحات الأممية على النحو التالي:

- اقتراح تخيير شعب الصحراء الغربية بين الانفصال التام عن المغرب، أو قبول الانضواء تحت لوائها من خلال استفتاء منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وقد كان هذا الاقتراح مقبولا لدى طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، إلا أن الخلاف حول تعداد سكان الصحراء الغربية، قد عطله بشكل مؤقت في عام 1991 (عبد النبي،2014: 56).

- اقتراح هيوستن في عام 1997 وفي ظل هذا الاقتراح تم إقناع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بإجراء مفاوضات بشكل مباشر بين الطرفين؛ بحيث يتم تشكيل لجنة مشتركة تشرف على الاستفتاء، وبالرغم من نجاح هذا الحل إلا أن الاختلاف بين الطرفين حول تحديد هوية سكان الصحراء الغربية، أدى بالمفاوضات إلى التعثر (عبد العزيز،1997: 44).

- اقتراح في العام 2000، وكان مضمون هذا الاقتراح هو تقسيم منطقة الصحراء الغربية بين كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، بحيث يمنح شعب الصحراء الغربية حكماً ذاتياً لمدة خمس سنوات، ويكون كل ذلك تحت سيادة المملكة المغربية، حتى يتم إنجاز الاستفتاء، وقد تم رفض هذا الاقتراح من جبهة البوليساريو وكذلك الجزائر باعتبار أن ما حصل هو التفاف على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره بنفسه (الشامي،1980: 23).

– اقتراح في العام 2002 القاضي بأن يتم تقسيم الصحراء الغربية بين كل من جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، مع منح شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا لمدة خمس سنوات، وقد قبلت جبهة البوليساريو بهذه التوصيات، إلا أن المملكة المغربية رفضت ذلك باعتبار أن هذا المقترح ينال من سيادة المملكة المغربية كما أنه يقدم مميزات تجارية للجزائر على المحيط الأطلسي (صدوق،1986: 29).

– اقتراح في العام 2003، وقد كان محتوى هذا الاقتراح هو إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، وبعد أربع سنوات يتم منح شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا، وإنشاء مجلس قضاء أعلى في الإقليم الصحراوي وتقليل عدد القوات المسلحة المغربية في منطقة الصحراء الغربية، وقد رفضت المملكة المغربية جل هذه المقترحات باعتبار أنها تنال من سيادة المملكة المغربية (مصطفى،2010: 22).

– اقتراح الحكم الذاتي في العامين (2006–2008)، حيث تم طرح مبادرة جديدة من قبل المملكة المغربية لإقامة حكم ذاتي في الصحراء المغربية تحت سيادة المملكة المغربية، وذلك من خلال تأسيس مجلس ملكي استشاري لشؤون الصحراء الغربية مكوّن من 142 عضوا يمثلون قبائل منطقة الصحراء الغربية، إضافة لممثلين من منظمات حكومية وغير حكومية وناشطين حقوقيين مع التأكيد على سيادة المملكة المغربية، ورفض جميع المبادرات بعدم إجراء استفتاء حول الاستقلال، وبالرغم من هذه الاقتراحات إلا أن جبهة البوليساريو والجزائر قد رفضتا هذا الاقتراح مع الإصرار على تنفيذ خطة السلام واحترام شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبالرغم من التدخلات المتواصلة من قبل الأمم المتحدة ومبعوثها الشخصي إلا أن المحاولات جميعها باءت بالفشل مما أدى إلى تعقيد المسألة بشكل أكبر وعدم التوصل إلى حل يرضي جميع

الأطــراف المتنازعــة حــول منطقــة الصــحراء الغربيــة خاصــة المملكــة المغربيــة وجبهــة البوليساريو وغير ذلك من الأطراف الأخرى (اسطيل،2007: 53).

المبحث الثاني

انعكاسات الخيارات المطروحة على مستقبل النزاع في الصحراء الغربية

إن قضية الصحراء الغربية هي إحدى القضايا التي ما زالت قائمة في منطقة المغرب العربي، دون ظهور حل مرضٍ لجميع أطراف النزاع حول الصحراء الغربية، من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو وغيرها من الأطراف الأخرى.

ولقد خاضت الأطراف المتنازعة خلال أربعة عقود مواجهات متعددة سواء على الصعيدين العسكري الميداني، أو الأممي والدولي، ولم تنجح جهود الوساطة المتعددة في إيجاد حل لهذه المشكلة رغم الاقتراحات والحلول المختلفة، وفي ظل ذلك فإن هناك عدد من الحلول المقترحة لمشكلة الصحراء الغربية، كما أن هناك مآلات قريبة وبعيدة لقضية الصحراء الغربية (عبد الفتاح وآخرون،2016: 23).

إن طبيعة الحلول المقترحة لقضية أزمة الصحراء الغربية، تعد صعبة في ظل تعقد هذه المسألة، وما شهدته من تأزيم على كافة الأصعدة، ومع ذلك فإنه يمكن طرح حلول عدة لقضية الصحراء الغربية، في ظل انعكاسات الخيارات المطروحة.

إن تعقيد مسألة الصحراء الغربية بين أطراف النزاع قد فرضت وجود تصورات محتملة حول النزاع في الصحراء الغربية في محاولة للإفلات من هذه الأزمة بما يضمن وجود حل عادل ومرضٍ يرضي جميع أطراف النزاع حول منطقة الصحراء الغربية، ويمكن استعراض عددا من هذه التصورات على النحو التالي:

– إيجاد نظام فيدرالي يسمح لشعب الصحراء الغربية بأن يمارس سلطات حكم مستقلة، وهذا يعني أن يكون هناك دولة داخل الدولة، وذلك من خلال إيجاد مؤسسات تشريعية وقضائية وأجهزة أمنية في ظل سيادة للمملكة المغربية على منطقة الصحراء الغربية (عبد النبي، 2003: 12).

– إيجاد نظام كونفدرالي كومنولثي وهو يعني إيجاد شراكة قانونية بين كل من المملكة المغربية وشعب الصحراء الغربية، بما يمكن الطرفين من تسيير الإجراءات التي تتعلق بالإدارة الكاملة للصحراء الغربية كافة دون أن يكون هناك مساس بجميع أطراف النزاع من حيث الحقوق، وهذا يعني أن يتمتع شعب الصحراء الغربية باستقلالية مباشرة على منطقة الصحراء الغربية تحت إشراف مباشر من المملكة المغربية، كما هو الحال في دول أخرى والتي تمارس هذا النوع من الحكم، ومثال ذلك بورتوريك (بكر، 2004: 45).

– إيجاد جمهورية موسعة، وقد نال هذا التصور مباركة العديد من شعب المملكة المغربية، وذلك في رغبة منهم لإيجاد حل مناسبة بعيدا عن دخول المملكة المغربية في حرب لا طائل منها، ورغبة في عدم حدوث خسائر لا فائدة منها، وكذلك لإبعاد كل من جبهة البولويساريو والجزائر من طريق المفاوضات بين المملكة المغربية وشعب الصحراء الغربية، حيث أن في هذا التصور تحقيق للعدالة سواء السياسية أو الاجتماعية لشعب الصحراء الغربية، ويتبنى النهج الديمقراطي في حصول شعب الصحراء الغربية على حقوقهم كاملة ودون إيجاد تفرقة بين الشعب المغربي، كما كان من متضمنات هذا الاقتراح أن يتم تعويض شعب الصحراء الغربية عن سنوات التشريد والضياع والتهميش من قبل الحكومة المغربية، مما يعمل على تشجيع اللاجئين بالعودة إلى الصحراء الغربية والخروج من سيطرة جبهة البوليساريو (سعد الله، 1986: 44).

– من التصورات المحتملة الوساطة العربية، حيث ينظر العرب إلى هذه المسألة – أي قضية الصحراء الغربية – على أنها عداء ثنائي بين كل من المملكة المغربية والجزائر في منطقة الصحراء الغربية، قبل أن تكون هذه القضية هي قضية لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وفي ظل ذلك تم اقتراح قيام شخصية عربية تكون مقبولة لدى أطراف النزاع بالتدخل بين كل من المملكة المغربية والجزائر، وذلك لإيجاد حل مرضٍ وكذلك مع جبهة البوليساريو، بحيث يتم جلوس جميع أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات والدخول في مفاوضات صريحة وجادة حول مستقبل الصحراء الغربية، وذلك في محاولة لإيجاد حل يمكن أن تقبل به الأطراف المتنازعة، بحيث يتم حل قضية الصحراء الغربية وترسيم الحدود بين كل من المملكة المغربية والجزائر، مع منح الجزائر منفذاً على المحيط الأطلسي ومنح شعب الصحراء الغربية حكماً ذاتياً، تحت سيادة المملكة المغربية (بكر،2004: 56).

– من التصورات المحتملة مقترح تقدما به دبلوماسي إسباني وهو (انخيل غارسيا) أحد الذين اشرفوا على مصالح إسبانيا في الصحراء الغربية في العام 1972، فقد ذهب إلى وجود إمكانية لتقسيم الصحراء الغربية بين كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو وفق اتفاقية مدريد في العام1915 بحيث تقوم المملكة المغربية بالانسحاب من جنوب الصحراء ومنح جبهة البوليساريو المنطقة التي كانت تتواجد فيها موريتانيا، وقد رفضت المغرب وجبهة البوليساريو هذا الاقتراح، أو أن يتم اعتماد الحل الفيدرالي أو الكونفدرالي، لتطبيق سياسي عملي لهذه المشكلة وهي قضية الصحراء الغربية (عودة،1989: 28).

– من التصورات المحتملة الضغط الحقوقي للمنيورسو، وهو أحد المقترحات التي وجدت لحل الجمود الموجود في قضية الصحراء الغربية، وإيجاد حل سياسي مناسب لها بين أطراف النزاع خاصة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فتقوم اللجنة المكلفة في مجلس

الأمـن الـدولي بفـرض آليـة صـارمة علـى المملكـة المغربيـة، بحيـث تجبـر القـوات المغربيـة بـاحترام حقـوق الإنسـان فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة، وفـرض ضـغوط حقوقيـة بحيـث يختلـف التعامـل مـن قبـل المملكـة المغربيـة حـول قضـية الصـحراء الغربيـة، والتعامـل مـع شـعب الصـحراء المغربيـة بكـل عدالـة وإنصـاف وشـفافية بعيـدا عـن العنـف أو التجـاوزات الحقوقية غير المطلوبة (ولد محمد، 2004: 16).

– مـن التصـورات المحتملـة مخطـط "ب" وأبعـاده الأمميـة، كـان هـذا المقتـرح مثـارا مـن قبـل سـفير المغـرب فـي بروكسـيل ويقضـي هـذا الحـل بـأن تقـوم المملكـة المغربيـة بإيجـاد حـل قضـية الصـحراء الغربيـة وذلـك مـن خـلال الـدخول فـي مفاوضـات مباشـرة يمكـن مـن خلالهـا إيجـاد حلـول بنـاءة لهـذه القضـية بحيـث تكـون جميـع الأطـراف راضـية عـن الحـل الـذي سـيتم التوصل إليه (عبد النبي،2003: 28).

– مـن التصـورات المحتملـة إحيـاء اتحـاد المغـرب العربـي، وهـو حـل مقبـول تـم طرحـه مـؤخرا فـي كـل مـن المملكـة المغربيـة والجزائـر وأطـراف إقليميـة أخـرى، بحيـث يـتم إيجـاد صـيغة توافقيـة بـين المملكـة المغربيـة والجزائـر، بحيـث يـتم تعزيـز اتحـاد المغـرب العربـي والابتعـاد عـن النزاعـات حـل المشـكلات التـي تواجـه دول المغـرب العربـي وإيجـاد حلـول توافقيـة لجميـع الأطراف (بكر،2004: 18).

– مـن التصـورات المحتملـة يتعلـق بالمبـادرة التـي قـدمتها المملكـة المغربيـة فـي إطـار مـا يسـمى بمـنح حكـم ذاتـي، وبـالرغم مـن أهميـة هـذا المقتـرح الـذي تـم طرحـه فـي العـام 2006 إلا أن هـذا المقتـرح لـم يحـظ بالاهتمـام والرعايـة مـن الجانـب الأممـي، وكـذلك مـن قبـل أطـراف النـزاع حـول قضـية الصـحراء الغربيـة، بـالرغم مـن اهتمـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمقتـرح المملكـة المغربيـة حـول مـنح شـعب الصـحراء الغربيـة حكمـا ذاتيـا، إلا أن الجانـب

الأممـي لـم يقـم بإقنـاع شـعب الصـحراء الغربيـة بأهميـة هـذا الاقتـراح وجـدواه، كمـا أن الأمـم المتحـدة بـدورها لـم تعتـرف بهـذا الحـل، بـأن بمـنح شـعب الصـحراء الغربيـة حكمـا ذاتيـا يولـد حـلا لهـذه المشـكلة، وذلـك لقناعـة الأمـم المتحـدة بـأن هـذه القضـية ليسـت مجـرد مـنح حكـم ذاتـي وإنمـا هـي قضـية تقريـر مصـير، وبـالرغم مـن ذلـك؛ فـإن مـا يبـدو هـو وجـود مـؤامرة بـين الأمـم المتحـدة والجانـب الأمريكـي فـي عـدم إيجـاد حـل مناسـب لقضـية الصـحراء الغربيـة وسعيها لتعقيد هذه المسألة وعدم حلها (اسطيل،2007: 33).

إن وجـود مقتـرحين بتطبيـق الفدراليـة أو الكونفدراليـة والكومنولـث، فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة، هـو فقـط لتحريـك هـذه القضـية، ولا ينظـر لهمـا بأنهمـا فيهمـا حـل لهـذه القضـية، وذلـك بسـبب اخـتلاف الأيديولوجيـة الفكريـة والسياسـية بـين أطـراف النـزاع حـول قضـية الصـحراء الغربيـة، فكـل طـرف يسـعى لتحقيـق مصـالح معينـة، حيـث تسـعى المملكـة المغربيـة مـن وراء ذلـك تحقيـق مصـلحتها بإيجـاد سـيادة كاملـة لهـا علـى منطقـة الصـحراء الغربيـة، كمـا أن جبهـة البولويسـاريو وشـعب الصـحراء الغربيـة ، لا تعتـرف بسـيادة المملكـة المغربيـة علـى الصـحراء الغربيـة، كمـا أنهـم يجـدون ذلـك مـن قبـل الاحـتلال الـذي يجـب مقاومتـه، وبالتـالي لأنـه سـيمهد بـروز الوقـت لانفصـال الصـحراء الغربيـة عـن سـيادة المملكـة المغربيـة، كمـا أن شـعب الصـحراء الغربيـة وجبهـة البوليسـاريو مـن جانبهمـا سيرفضـان هـذين المقتـرحين؛ لأن الموافقـة عليهمـا سـيمثل ردة فعـل سياسـية وأيدولوجيـة عـن حصـول شـعب الصـحراء الغربيـة على حق تقرير المصير (مصطفى،2010: 45).

– مـن التصـورات المحتملـة اقتـراح الجمهوريـة الموسـعة، إلا أنـه لا جـدوى ولا فاعليـه فيـه، لأنـه مشـابه للاقتـراحين السـابقين، حيـث توجـد العديـد مـن الصـعوبات فـي وجـه تطبيـق هـذا

المقترح على الوجه الأمثل، وبالتالي يتم إيجاد حل مرض لأطراف النزاع في قضية الصحراء الغربية، أن الموقف يقوم على ضرورة إيجاد حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وتحريرها من السيادة الغربية، وعدم جدية المملكة المغربية في إيجاد حل شامل وديموقراطي لقضية الصحراء الغربية، وعدم إيمان شعب الصحراء الغربية بجدوى وفاعلية التمثيل الصحراوي داخل المجلس الاستشاري لشؤون الصحراء "كوركاس" وحتى الآن وعدم القناعة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تجريها المملكة المغربية (عبد الفتاح وآخرون، 2016: 55).

– من التصورات المحتملة الوساطة بين دول المغرب العربي خاصة المعنية بنزاع الصحراء الغربية حيث التوافق التراضي بين الدول المغاربية يسهم بشكل كبير في إيجاد حلول متوازنة لهذه القضية، وهذه يحتاج إلي وساطة عربية والافريقية جادة ترغب في إيجاد حلول منصفه (عبد النبي،2014: 22).

وفي خضم ما تم تناوله من التصورات حول قضية الصحراء الغربية فإن ثمة سيناريوهات يمكن طرحها في مستقبل الصراع حول منطقة الصحراء الغربية بين أطراف النزاع المختلفة، وهذه السيناريوهات تدور في فلك التوقعات حول مستقبل هذه القضية، وإن ذكر هذه السيناريوهات يأتي في ظل قراءة حقيقية وواقعية لقضية الصحراء الغربية ويمكن إبرازها كما يلي:

السيناريو الأول: أن تبقى مشكلة الصحراء الغربية دون حل وأن تبقى متأزمة بين أطراف النزاع المختلفة، مع استمرار وجود تدخل من قبل الدول المختلفة حول هذه القضية عندما يحتد الخلاف بين الأطراف المتنازعة، حيث لا تحدث حروب بين أطراف النزاع، مما

يعنـي أن تـدرج قضـية الصـحراء الغربيـة ضـمن قـانون المـادة السادسـة مـن الميثـاق الأممـي لإيجاد حل سلمي يرضي الأطراف المتنازعة.

السـيناريو الثـاني: أن يقـوم مجلـس الأمـن الـدولي بممارسـة ضـغوطا علـى الأطـراف المتنازعـة بحيـث يـتم إدراج القضـية ضـمن الفصـل السـابع، حـال تجمـدت مواقـف المتنـازعين فـي القضـية، الأمـر الـذي يـؤدي ظهـور مقترحـات عـدة حـول هـذه القضـية؛ لمعرفـة كيفيـة التعاطي مع هذه الحلول.

السـيناريو الثالـث: أن تبـرز كيانـات وزعامـات جديـدة فـي منطقـة الصـحراء الغربيـة، بحيـث تتجـاوز هـذه الكيانـات أطـراف النـزاع حـول مسـتقبل الصـحراء الغربيـة، وتوجـد واقعـا جديـدا لـم يكـن متوقعـاً حـول قضـية الصـحراء الغربيـة، بحيـث قـد تكـون هـذه الكيانـات والتكـتلات الجديـدة وراءهـا اعتبـارات ومصـالح خاصـة لـدول أخـرى قـد تعمـل علـى تعقيـد هـذه القضـية بشـكل أكبـر، بحيـث يمكـن لأحـد هـذه الكيانـات أن تبسـط نفوذهـا وفـق رؤى اسـتراتيجية زمانيـة ومكانيـة تتـيح لهـا تشـكيل واقـع ميـداني مختلـف قـد ينـتج عنـه بـروز الجمهوريـة السادسة في منطقة النزاع (الجمهورية السادسة في منطقة المغرب العربي).

السـيناريو الرابـع: أن تكـون هنـاك حـرب جديـدة، وهـو أحـد السـناريوهات والاحتمـالات المتوقعـة، والموجـودة، خاصـة فـي حـال انسـداد الأفـق السياسـي والتفاوضـي بشـأن إيجـاد حـل تـوافقي فـي الصـحراء الغربيـة، وهـذا أمـر متوقـع فـي ظـل وجـود احتكـاك بـين أطـراف الصـراع عبر الحدود والذي يمكن أن يحظى بدعم من بعض الحركات الانفصالية.

السيناريو الخامس: أن يعمل مجلس الأمن الدولي بتخميد القضية بشكل مؤقت، وهو أحد الاحتمالات الضعيفة، رغم كونه واردا، وذلك لرفع الحرج عن المجتمع الدولي بخصوص قضية الصحراء، أو لحتمية الرغبة الدولية في إيجاد ذريعة رسمية معلنة للتدخل في شؤون المنطقة ومنها منطقة المغرب العربي عبر القضية ذاتها، حماية للمصالح الدولية.

السيناريو السادس: أن تحدث تحولات ضعيفة جذرية لدى أحد أطراف النزاع سواء المملكة المغربية أو جبهة البوليساريو، تقصي به خارج المشهد السياسي للقضية، وتعد جبهة البوليساريو هي الأقرب لهذه التحولات بفعل ما تمر به من أزمات، وكذلك بفعل احتمالات حدوث تحول جذري في الموقف الجزائري من القضية، ومن ثم قد ينتج عن ذلك تحولات في الموقف الدولي وبما يترتب عليه تجميد القضية وضم الصحراء كاملة إلى المملكة المغربية، ومن ثم ضياع حق الشعب في الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

وبشكل عام يمكن القول، بأن صعوبة قضية الصحراء الغربية تنطوي على قدر كبير من الانتقال الدولي والإقليمي والمحلي، فالمجتمع الدولي غير مهتم جدياً بالبحث عن حل مرض لجميع أطراف النزاع حول قضية الصحراء الغربية، حيث يهتم هذا المجتمع بمصالحه الشخصية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في تلك المنطقة، كما أن وجود أنانية عند أطراف النزاع، ويفرض على جهات النزاع حول الصحراء الغربية أن تتعاطى مع هذه القضية بشكل شخصي، كما أن المجتمع الدولي يراوغ في إيجاد حل مناسب لهذه القضية بحيث يتم إيجاد الحل الذي يشكل حالة مرضية لجميع أطراف النزاع في المنطقة، وكل ذلك بعيدا في مساعدة شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير.

كما أن قضية الصحراء الغربية تفرض العديد من السيناريوهات في المستقبل، وقد يكون إحداها المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مآسي وحدوث تجزئة في منطقة المغرب العربي، وهو ما تسعى إليه العديد من الأطراف الدولية والإقليمية الطامعة بحيث يعود الدور الاستعماري إلى المنطقة مرة أخرى.

ومن هنا فإن على جميع الجهات من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية وهيئات أن تسعى بكل جدية لإيجاد حل توافقي لقضية الصحراء الغربية وذلك من خلال جلوس جميع الأطراف المتنازعة حول طاولة الحوار والتناقش حول هذه القضية الشائكة بطرح البدائل المختلفة وتبني الحل العادل والسليم والذي يؤمّن لجميع أطراف النزاع صيغة توافقية بعيدا عن الفرقة والتشرذم وبما يضمن المحافظة على تماسك دول المغرب العربي، وتحقيق حق تقرير المصير لشعب منطقة الصحراء الغربية.

ويرى الباحث بان السيناريوهات المستقبلية ممكن حدوثها في ظل ما تشهده قضية الصحراء الغربية من تعنت، كما يرى بأن سيناريو الكفاح المسلح هو الأقرب خاصة في حال اعتراف إحدى الدول الكبرى بجبهة البولساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، وهذا ممكن أن يحدث خاصة في ظل ما تزخر به منطقة الصحراء الغربية من ثروات ومصادر مهمة ووفرة في الطاقة، يجعلها تأخذ أهمية كبرى من قبل الدول المتنفذة، كما ترى إسبانيا أنها تعتبر نفسها امتداداً تاريخيا في الصحراء الغربية، كونها كانت قد بسطت نفوذها فيها، ولذلك تتدخل في هذا النزاع وليس لها مصلحة في توافق صحراوي مغربي. لذلك يجب أن تقدم المملكة المغربية العديد من التنازلات والاستمرار في المفاوضات وفي جهود التسوية ومنح الشعب الصحراوي حكما ذاتيا

موسعا دون قيود أو شروط، وأن تعتبر الصحراء الغربية جزء من النظام (الفيدرالي) حيث يعتبر الباحث أن الحل الأمثل لهذا النزاع إقامة نظام فيدرالي في إطار الدولة الواحدة أي تكون تحت السيادة المغربية وان تقدم المملكة المغربية بعض التنزلات لشعب الصحراء الغربية لممارسة بعض الحريات الديمقراطية المتمثلة في إدارة الشؤون الداخلية لمنطقة الصحراء الغربية بنظام خاص بهم وذلك لقطع الطريق على بعض الأطراف الاقليمية والدولية في التدخل في هذا النزاع وربما إطالة أمده وهذا لا يحدث إلا بإجراء حوار حقيقي وشامل بين طرفي النزاع دون تدخل أي طرف إقليمي أو دولي وبرعاية الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة، والنتائج ،التوصيات

أولاً: الخاتمة:

تعد قضية الصحراء الغربية من القضايا التي طال عليها الأمد، ومازالت سبباً في توتر العلاقات بين الأطراف الإقليمية والدولية.

وخاصة هذه الفترة التي أصبحت فيها هذه النزاعات ترفاً لا يتحمله الواقع العربي. ورغم الحلول والمقترحات التي طرحت من أجل تقديم حل جذري لهذا النزاع إلا أنها جوبهت بالرفض من أحد أطراف النزاع سواء أكان الجانب المغربي أم جبهة البولساريو، وذلك بتعنت من أحد الأطراف أو تدخل أطراف دولية لها مصلحة في إطالة أمد هذا النزاع.

ولتحقيق هدف الدراسة حاولت الدارسة الإجابة عن أسئلتها حيث أجابت عن السؤال الأول والمتعلق بأسباب النزاع على الصحراء الغربية، فمن خلال ما تم عرضه أن السبب الرئيسي في اندلاع النزاع على الصحراء الغربية نتيجة لما تمثله الصحراء الغربية من أهمية شاملة ومصيرية بالنسبة لأطراف النزاع حولها التي زاد من إصرار كافة الأطراف التمسك بالحقوق الكاملة للهيمنة على الثروات التي تحتويها الصحراء الغربية، نظرا لامتدادها على الساحل الأطلسي ضمن مسافة طويلة يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء أكان ذلك الاتصال تجاريا أم حضاريا أو اجتماعيا مع دول الحوض

الأطلسي الأوروبية أو الإفريقية أو الأمريكية، ما ورد في المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن حل النزاع في الصحراء الغربية يدل على إصرار كافة الأطراف لأن لها الأحقية والأولية في ضم الصحراء الغربية لها، كما أن الصدام الدائم بين المملكة المغربية والجزائر والخلاف الفكري والأيديولوجي للقضايا المتعلقة بمنطقة المغرب العربي بصفة عامة وقضية الصحراء الغربية بصفة خاصة، وتضارب مصالح الدولتين بشكل دائم على مدار ما يقرب من الخمسين عاماً كان له دور كبير وبارز في النزاع الصحراوي، وتشير الدراسة على أن استمرار النزاع يؤكد محدودية تحرك الدول الفاعلة، حيث إن كل من الجزائر والمملكة المغربية لديهما الحجج والأسباب للحفاظ على الوضع كما هو عليه، إضافة إلى المواقف الدولية التي تريد المحافظة على هذا الوضع لوجود حل نهائي قد يضر بمصالحها مع أحد الأطراف الفاعلة.

وحاولت الدارسة الإجابة عن السؤال الثاني و المتعلق بطبيعة متفهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية، حيث يتضح بأن تفاهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية عملية معقدة ومتداخلة وجهتها الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، فقد كانت هناك العديد من التفاهمات حول تسوية النزاع في الصحراء الغربية التي شملت العديد من المبادرات العربية والإقليمية والأجنبية، وتركزت الحلول التي تقدم بها الأطراف المتداخلة على مبدأ حق تقرير المصير، وترك الخيار أمام أهالي الصحراء الغربية تقرير مصيرهم بأنفسهم ولكن طبيعة هذه الحلول لم تكن مكتملة يرضى بعض الأطراف الأمر الذي كان له أثر كبير في تفاقم النزاع واستمراره، كما أن المطالب الدولية الخاصة بالدول الواقعة ضمن أطراف النزاع كان لها مطالبها الخاصة في ضم الإقليم لدولتها لتلبية مصالحها والاستفادة من ثروات الإقليم، بينما أن هناك عدة معاهدات دولية بين المملكة المغربية والدول

الأوروبية أكدت على حق المغرب بالصحراء الغربية قانونياً. حيث تأكد بعض الدراسات بأن مصالح الدول كانت باستمرار تأخذ الأسبقية على مقتضيات القانون الدولي.

كما حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الثالث والمتعلق بمستقبل النزاع في الصحراء في ظل تفاهمات التسوية. في ظل الاتفاقيات والمعاهدات والمساعي التي تدور حول توفير الأجواء المناسبة للوصول إلى حلول أو تسوية ترضي جميع الأطراف، وتضع حل جذري لهذا النزاع؛ يعطي مؤشراً واضحاً بان الحل في النزاع الصحراء الغربية قد يأخذ العديد من الأشكال منها ما يكون بشكل سلمي عن طريق الحوار والمساعي الحميدة والوساطات الدبلوماسية، ومنها ما يأخذ طابع العنف والنزاع المسلح بين جبهة البوليساريو والجيش الملكي المغربي، خاصة مع وجود اختلاف واضح حول قضية الاستفتاء على تقرير المصير، حيث تتمسك الجبهة بهذا الحل وترفضه المملكة المغربية والأطراف الموالية لها. أو ربما يبقى الحال علي ما هو عليه خاصة مع وجود أطراف دولية تعيق الوصول إلى حلول ممكنة؛ بحيث يبقي الوضع كما هو عليه تماشيا مع مصالحها، أو قيام مجلس الأمن الدولي بممارسة ضغوط على أطراف النزاع بأن يتم إدراج القضية ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما قد يؤزم الوضع، ويأخذ منحى آخر يزداد فيه الانقسام بسبب الإفراط في استخدام القوة وفرض سياسة الأمر الواقع.

وقد تؤثر رياح التغيير التي حدثت مؤخراً في المنطقة العربية على مسار هذا النزاع، مما قد يعطي الفرصة لشعب الصحراء الغربية بأن يؤسس دولته الصحراوية التي سعى من أجلها منذُ عقود.

كما تمكنت الدراسة من فحص الفرضية واختبارها والمتعلقة بأنه ثمة علاقة ارتباطية بين الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية وتفجّر النزاعات الإقليمية والدولية القائم عليها منذُ عقود".

حيث بينت الدراسة وأكدت بوجود علاقة ارتباطية بين الأهمية الاستراتيجية للدول وتفجر النزاعات الإقليمية والدولية من أجل تحقيق المصالح والاستلاء على الموارد الطبيعية ومن خلال توضيح السبب الرئيس في اندلاع النزاع في الصحراء الغربية تؤكد الدراسة أن من أكثر الأسباب تفجر هذا النزاع هي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية كونها منطقة غنية بالموارد الطبيعية التي تجعل منها منطقة ذات أهمية لقوى الدولية والإقليمية ، مما يسبب في صراعات طويلة تلعب فيها موازين القوة دور كبير لإطالة أمد هذا النزاع. وتختلف الأطراف الدولية والإقليمية في رؤيتها المستقبلية لهذا النزاع حيث أن بعض الدول كانت لها مواقف داعمة للمملكة المغربية في ضم الصحراء الغربية، وهناك دول تدعم جبهة البوليساريو في تأسيس الدولة الصحراوية التي تصارع من أجلها منذُ عقود، وهذا الاختلاف ساهم بشكل كبير في تفجر هذا النزاع .

ثانياً: النتائج:

فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعد قضية الصحراء الغربية من أبرز القضايا التي طالت وأخذت فترة طويلة، وما زالت عالقة واحتلت مكانة بارزة في الحياة السياسية وخاصة في دول إقليم المغرب العربي.

2. السبب الرئيسي في اندلاع النزاع على الصحراء الغربية جاء نتيجة لما تمثله الصحراء الغربية من أهمية شاملة ومصيرية بالنسبة لأطراف النزاع حولها.

3. كان للصدام الدائم بين المملكة المغربية والجزائر نتيجة للخلاف الفكري والأيديولوجي حول القضايا المتعلقة بمنطقة المغرب العربي بصفة عامة، وقضية الصحراء الغربية بصفة خاصة، وتضارب مصالح ولفترة طويلة دور كبير وبارز في استمرار النزاع الصحراوي.

4. هناك اختلاف واضح في مواقف الدول التي حاولت إيجاد الحلول للصراع المغاربي على الصحراء الغربية كل حسب رؤيته وحسب مصلحته، أما المواقف الدولية فقد اختلفت حيث كان البعض مؤيداً لموقف المملكة المغربية في حقه في ضم الصحراء الغربية إلى التراب المغربي والبعض منها مؤيد لفكرة تأسيس الدولة الصحراوية الجديدة.

5. تعد تفاهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية من أكثر القضايا تعقيداً التي واجهتها المنظمات الدولية، حيث كان هناك العديد من التفاهمات حول تسوية النزاع وشملت مبادرات عربية وإقليمية وأجنبية.

6. استفتاء تقرير المصير الذي يعد أحد الحلول التي تم طرحها في قضية الصحراء الغربية، يعطي مؤشراً حول النزاع في الصحراء الغربية، والذي قد يأخذ العديد من الأشكال ومنها ما يكون بشكل سلمي يكون فيه الحوار من عدة أطراف، ومنها ما يأخذ عكس ذلك ويأخذ أشكال العنف والصراع المسلح بين جبهة البوليساريو والجيش الملكي المغربي؛ والغرض من تسوية النزاع بأي شكل من الأشكال.

7. أن السيناريوهات المتوقعة في ظل الاستمرار في التعنت والاستمرار في تنفيذ واقع الكفاح المسلح من جانب الصحراوي المطالب بحقه في تقرير المصير، يمكن أن يحدث خاصة في ظل ما تزخر به منطقته – الصحراء الغربية – من خيرات ومصادر مهمة ووفيرة من الطاقة يجعلها تأخذ أهمية كبرى للقوى الدولية.

8. صعوبة قضية الصحراء الغربية تنطوي على قدر كبير من الانتقال الدولي والإقليمي والمحلي، فالمجتمع الدولي غير مهتم جديا بالبحث في حل مرض لجميع أطراف النزاع حول قضية الصحراء الغربية.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الرجوع إلى أسباب نشوء النزاعات حول الصحراء الغربية، والبحث في أواصر المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت لإيجاد الحلول المناسبة للقضية، وأخذ كافة الجوانب ومحاولة دمجها في مقترح موحد على كافة الأصعدة السياسية والقانونية والدولية.

2. القيام بتمكين كل من المملكة المغربية والجزائر وبمشاركة جبهة البوليساريو من عقد قمة جماعية وإشراك عدد من الدول للتحكيم الدولي في القضية، وإرساء القواعد الأساسية في الحد من الصراعات الداخلية في إطار الدولة الواحدة بأي شكل من أشكالها للخروج إلى بر الأمان بالقضية.

3. توحيد المواقف الدولية اتجاه قضية الصحراء الغربية، وتوحيد الصفوف المتنازعة للوصول إلى نقطة انطلاق تبدأ عمليات التهدئة منها للوصول إلى إنهاء الخلاف والنزاع الحاصل، وإبعاد المصالح الشخصية وإرساء مبدأ حق المصير.

4. الجدية في تفاهمات التسوية في نزاع الصحراء الغربية باعتباره من أكثر القضايا المعقدة التي واجهت المنظمات الدولية في محاولاتها لحل النزاع.

5. الاستمرار في مشروع استفتاء تقرير المصير باعتباره النقطة الفاصلة في قضية الصحراء الغربية، وترك الحرية المطلقة لأهالي الصحراء الغربية في تحقيق مصيرهم، والابتعاد عن العنف.

6. قيام مجلس الأمن الدولي بممارسة ضغوط على أطراف النزاع من خلال التلويح الضمني والخفي بإمكانية إدراج القضية ضمن الفصل السابع، حال تجمدت مواقف المتنازعين في القضية.

7. البحث عن خيارات جديدة تسعى إلى إيجاد الحلول، والابتعاد عن الخيارات التي تم اقتراحها سابقاً وقد باءت بالفشل ولم تحقق أي نجاح على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وكانت في بعض الأحيان سبباً في رفع مستوى النزاع.

8. محاولة إدخال أطراف جديدة ممثلة بمنظمات دولية ودول قائمة كأطراف محايدة تبحث في النزاع الواقع على الصحراء الغربية، والبحث عن سب واليات جديدة لحل النزاع على الصحراء الغربية.

9. أن تكون هذه الدراسة مرجعا علميا وعمليا يستفيد منه أصحاب الشأن من صناع القرار وباحثين وأكاديميين .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- إيفنـائيو، فـونتي، ك. (2011). **الصـحراء الغربيـة جـذور التطـور وآفـاق نـزاع لـم يحـل (ترجمة: مصطفى الكاتب)**. معهد الاسباني للدراسات الاستراتيجية.
- بـادي، محمـد (1998) **النـزاع علـى الصـحراء الغربيـة بـين حـق القـوة وقـوة الحـق**، دار المختار، دمشق، الإيداع القانوني: وزارة الإعلام.
- بكـر، محمـد عصـمت (2004). **الشـعب الصـحراوي قصـة كفـاح**، ط1، سـوريا: دار نينـوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- بـوعلام، حمـودة (1983) **قضـية الصـحراء الغربيـة والقـانون الـدولي العـام**، الجزائـر: المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر.
- التميمـي، عبـد الملـك خلـف (2011). **أضـواء علـى المغـرب العربـي**، الجزائـر: دار البشائر للنشر.
- تونسـي، بـن عـامر (1987). **تقريـر المصـير وقضـية الصـحراء الغربيـة**، الجزائـر، المؤسسـة الجزائرية للطباعة.
- الجـابري، محمـد عايـد (1987) **وحـدة المغـرب العربـي**، بيـروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربية.
- حافظ، صلاح الدين (1981)، **حرب البوليساريو**، بيروت: دار الوحدة العربية.

- السرجاني، راغب (2009) **الصحراء الغربية بين التاريخ والواقع**، مؤسسة اقرأ، مصر، القاهرة.

- سعد الله، عمر (1986) **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- الشامي، علي (1980) **الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

- صدوق، عمر (1986) **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- طاهر، مسعد (1997). **نزاع الصحراء الغربية والبوليزاريو**، سوريا، دار المختار للطباع والتحضير الطباعي.

- عبد العزيز، غريب (1997). **مشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، الجمعية الأفريقية.

- عودة، جهاد (1989). **الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الافريقية، القاهرة.

- مسعود، طاهر (1998). **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، ط1، دار المختار للطباعة والنشر.

- مصطفى، إسماعيل (2010) **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وهوية الشرعية الدولية**، دار الصومة للطباعة والنشر، الجزائر.

- الملحم، نبيل (1985). **البوليزاريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، سوريا، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

- منصوري، أحمد بن الطاهر (2008). **تاريخ الصحراء الغربية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- يحي، جلال وآخرون (1981). **مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**، القاهرة، دار المعارف.
- **الدوريات والمجلات:**
- اتريكن، محمد (د.ت). **التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية ومسألة المسلسل الديمقراطي**، المجلة العربية للعلوم السياسية.
- الأصفهاني، نبيه (1975). محور الصراع في الصحراء الاسباني، **مجلة السياسة الدولية**، (39).
- بن رمضان، العربي (2016) **قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية**، مجلة سياسات عربية، **(23)**.
- حمد، فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن (2016). **البوليساريو وقضية الصحراء الغربية والموقف المغاربي من الصراع**، مجلة دراسات حوض النيل، 9(18).
- الراوي، حميد فرحان (2012) **الاتحاد ألمغاربي ومشكلة الصحراء الغربية**، محاضرة ألقيت بكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، العراق.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1985) الصراع الدولي في افريقيا والأمن القومي العرب، بغداد، **مجلة الأمن والجماهير**، (12).
- السالك، ديدي، ولد (2008)، "**تأثير قضية الصحراء الغربية على المسار البناء المغاربي**" ورقة مقدمة المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية الفترة 17 فبراير 2008.

- شـعلان، جاسـم (2011) **مشـكلة الصـحراء الغربيـة وانعكاسـها علـى مسـتقبل الأمـن القـومي العربـي، بحـث فـي الجغرافيـة السياسـية**، مجلـة جامعـة بابـل، العلـوم الإنسـانية 19 (4).
- عبيد، مجدي (1989). **صراع الصحراء الغربية**، مجلة السياسة الدولية، (95): 130.
- العبيـدي، عمـر جاسـم (2018). **مشـكلة الصـحراء الغربيـة فـي السياسـة الإقليميـة للجامعة العربية**، مجلة الحوار المتمدن، (3599).
- فـال، الداهيـة ولـد محمـد (2013). **قضـية الصـحراء الغربيـة : مقاربـة الحلـول**، المجلـة العربية للعلوم السياسية، العدد (13).
- مخلـف، هـادي (1985). **المقومـات الجيوسـتراتيجية للـوطن العربـي**، مجلـة آفـاق عربيـة، عدد (5) بغداد، العراق.
- مهابـة، أحمـد (1996) **مشـكلة الصـحراء الغربيـة والطريـق المسـدود**، مجلـة السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 126، ص 1– 80.
- ميقل، كـارلوس (2003) **الطريـق القـانوني والسياسـي الطويـل إلـى "مخطـط بيكـر الثـاني" هل هو آخر محطة**، جامعة سانتياغو دي كمبوستيلا.
- هدايـة، عبـد الله (1979) **مشـكلة الصـحراء الغربيـة**، القـاهرة: المجلـة المصـرية للقـانون الدولي، (5).
- ولـد محمـد، سـليمان (2004). **مشـكلة الصـحراء الغربيـة الأبعـاد والمسـتقبل**، مجلـة البيـان، الإمارات، عدد 393، 2004/10/13، ص 12–35.

- **الرسائل الجامعية:**

- اسطيل، عبد الحكيم (2007) **دور المنظمات الإقليمية في حل نزاع الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
- الشريف، إبراهيم (1998) **العلاقات الجزائرية المغربية**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد.
- شعنان، سعود (2007) **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقة الدولية فرع العالقات الدولية جامعة الجزائر.
- عبد الفتاح السالكة المحجوب وآخرون (2016) **مقترح تقرير المصير ومستقبل النزاع في الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الطاهر مولاتي، الجزائر.
- عبد النبي، مصطفى (2003) **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد النبي، مصطفى (2014) **استفتاء تقويم الصحراء في الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مالكي، أمين (2013). **مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية**، (رسالة منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

- المرغني، عبد الرحمن بشير (2013) **قضية الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة دراسة مقارنة لفترتي الحرب الباردة وما بعدها في ضوء حق تقرير المصير**، أطروحة (دكتوراه)، جامعة القاهرة، القاهرة.
- منى، زان (2016). **أزمة الصحراء الغربية وجذورها ودور هيئة الأمم المتحدة**، رسالة منشورة، جامعة الجيلالي، بونعامة، الجزائر.

- المراجع الأجنبية:

- Boumahdi, BELKACEM (1988). **A Political History of The Western Sahara, Degree of Doctor of Philisophy** , 1988 , University of Southampton ; England .
- Jacobs, Michael D. (2012), "Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict". Graduate Theses and Dissertations. **http://scholarcommons.usf.edu/etd/4086**
- Jacobs, Michael D. (2012), "Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict". Graduate Theses and Dissertations. **http://scholarcommons.usf.edu/etd/4086**
- Theofilopoulos, Anna (2010). Western Sahara: The Failure of “Negotiations without Preconditions”, **USIP Peace Brief**, 22(April 2010).
- Theofilopoulos, Anna (2010). Western Sahara: The Failure of “Negotiations without Preconditions”, **USIP Peace Brief**, 22(April 2010).
- Thomas, Sahara (2000) **Occidental 1991-1999 , L’enjeu du referendum d’autodétermination** , Paris , l’Harmattan.

- **المواقع الإلكترونية:**

- ww.lasportal.org/Pages/Welcome.aspx ، موقع جامعة الدول العربية، 1978.
- research.un.org/en/docs/ga
- www,un.org/ar

الملاحق

القرارات الصادرة عن الجمعية العامة

ومجلس الأمن التي تم الاستشهاد بها في متن الدراسة

القرارات الصادرة عند الجمعية العامة:

1.قرار الجمعية العامة رقم 1960/1514

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشر قرارها الرقم 1514 في 14 كانون الثاني 1960، وأكد هذا القرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبمقتضى هذا الحق، يمكنها أن تحدد بحرية كاملة مركزها السياسي، وكذلك أن تسعي بحرية لانتمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك أعلن ضرورة اتخاذ التدابير الفورية اللازمة، في الأقاليم المشمولة بالوصاية، أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو الأقاليم، التي لم تنل استقلالها بعد، لنقل جميع السلطات إلي شعوب تلك الأقاليم، من دون قيود، وفقاً لإرادتها ورغبتها المعلنة، كما تعتبر محاولة استهداف التفويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، متنافية مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وهذا القرار ينطبق على كل الأقاليم الخاضعة للاستعمار الأجنبي، ومن ثم، فإنه يشكل الركن الأساسي، الذي تستند عليه الحركة الوطنية لشعب الصحراء، والذي يتمثل في جبهة البوليساريو، في مطالبتها بحق تقرير مصيرها والاستقلال(UN:1960).

2 .قرار الجمعية العامة رقم 1965/2072

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها العشرين، قرارها الرقم 2072 في 16 كانون الثاني 1965، ودعا هذا القرار الحكومة الإسبانية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، القيام باتخاذ التدابير اللازمة لتحرير إقليمي إيفني والصحراء الغربية، من السيطرة الاستعمارية، والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة، التي يثيرها هذان الإقليمان (UN:1965).

3 ,قرار الجمعية العامة رقم 1972/2983

حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 إنهاء الاستعمار ونقل السلطات إلى الحكومة المغربية بينما قررت إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتمكين سكانها الأصليين بتقرير المصير، استمر موقف الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة متمسكة لحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.(UN:1972)

4. قرار الجمعية العامة رقم 1966/2229

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والعشرين، قرارها الرقم 2229 في 20 أشباط 1966، وتضمن هذا القرار تأكيده لحق شعبي إيفني والصحراء الإسبانية في تقرير المصير، وفقاً لقرار الجمعية العامة السابق الرقم 1514 / 15، ولذلك طلبت الجمعية العامة، من الدولة القائمة بالإدارة، أن تتخذ، فوراً، الخطوات اللازمة للتعجيل بإنهاء الاستعمار في إيفني، وأن تقرر، مع حكومة المملكة المغربية، الإجراءات اللازمة لنقل السلطات، وفقاً للقرارات السابقة، بشأن هذه المشكلة، كما أكد القرار نفسه، دعوة الدولة القائمة بالإدارة إلى الاضطلاع، في أقرب وقت ممكن، ووفقاً لأماني سكان الصحراء الإسبانية الأهليين، وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا، وأي طرف آخر معني، بتقرير الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة بغية تمكن سكان الإقليم الأهليين، من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية.

ويتضح من القرار السابق أن الأمم المتحدة فصلت بين إقليمي إيفني والصحراء الغربية، حيث قررت إنهاء الاستعمار في إيفني، ونقل السلطات إلى الحكومة المغربية، بينما قررت إجراء استفتاء في الصحراء الغربية؛ لتمكين سكانها الأهليين من تقرير مصيرهم. واستمر موقف الأمم المتحدة، خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، متمسكاً بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، ووضح ذلك في قرارها الرقم 1968/ 2428، والقرار الرقم 1969/ 2590، والقرار الرقم 1970/ 2711، والقرار الرقم 1972/ 2983، والقرار الرقم 1973/ 3162 (UN:1966)

5. قرار الجمعية العامة رقم 3292\1974

في الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر قرار رقم 3292 عام 1974، الذي أكد أنه بعد الاستماع إلى التقارير وبيانات مندوبي المغرب وموريتانيا والجزائر وإسبانيا، والتي أكدت على وجود خلافات بشأن المركز القانوني لإقليم الصحراء الغربية، لذلك رأت الجمعية العامة أن يتوفر الجوانب القانونية للمشكلة، وبإعلان محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري والذي تركز على أن الصحراء الغربية لم تكن أرضاً بلا صاحب وقت الاستعمار الاسباني، موجود روابط قانونية بين إقليم الصحراء الغربية وكل من المملكة المغربية وموريتانيا. (UN:1974)

6. قرار الجمعية العامة رقم 1979\3734

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 37/34، المعنون "مسألة الصحراء الغربية"، هو قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع في الصحراء الغربية، تم اعتماده في 21 نوفمبر 1979 في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة. وقد أصبحت الوثيقة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع في هذا الإقليم.

أكد القرار مجدداً "الحق غير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 وشرعية نضالهم من أجل ضمان التمتع بهذا الحق". كما رحب باتفاق الجزائر بين جبهة البوليساريو وموريتانيا ك"مساهمة هامة في عملية تحقيق السلام"، بينما "شجب بشدة تفاقم الوضع الناجم عن استمرار احتلال الصحراء الغربية من قبل المغرب وتوسيع نطاق هذا الاحتلال إلى الإقليم الذي أخلته موريتانيا مؤخراً"، في حين حث المغرب إلى "الانضمام إلى عملية السلام وإنهاء احتلاله لإقليم الصحراء الغربية" (UN، 1979).

القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي

قرار 379 (1975)

مجلس الأمن

بالنظر إلى تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن 377 (1975) المتعلق بالوضع في الصحراء الغربية.

بالنظر أيضاً إلى رسالة القائم بأعمال البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، موجهةً لرئيس مجلس الأمن بتاريخ 1 نوفمبر 1975.

وبالتأكيد من جديد على قرارها 377 (1975) في 22 أكتوبر 1975.

مع الملاحظة بقلق أن الوضع في المنطقة لا يزال خطيراً.

وبالتعبير عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في تنفيذ القرار 377 (1975).

وبالتأكيد من جديد على بنود قرار الجمعية العامة 1514 (الخامس عش) في 14 ديسمبر 1960، وجميع قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة بالمنطقة.

وبملاحظة أن مسألة الصحراء الغربية حالياً أمام الجمعية العامة في جلستها الثلاثين.

1. تحث جميع الأطراف المهتمة والمعنية على تجنب القيام بأي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة.
2. تطلب من الأمين العام أن يواصل ويكثف مشاوراته مع الأطراف المهتمة والمعنية، وتقديم تقريراً لمجلس الأمن عن نتائج هذه المشاورات وبأسرع وقت ممكن، من أجل تمكين المجلس من أخذ تدابير أكثر قد تكون ضرورية.

قرار 380 (1975)

مجلس الأمن

مع الملاحظة ببالغ القلق أن الوضع بالنسبة للصحراء الغربية قد تدهور إلى حد خطير.

وإذ نلاحظ مع الأسف أنه، على الرغم من قراريه 377 (1975) في 22 تشرين الأول/أكتوبر و379 (1975) في 2 نوفمبر (1975)، فضلا عن النداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن بتفويض من المجلس إلى ملك المغرب، بالوقف الفوري للحملة المعلنة على الصحراء الغربية، إلا ان الحملة المذكورة قد دشنت.

وبالتصرف على أساس القرارين المذكورين أعلاه فإن المجلس:

1. يشجب الاستمرار في الحملة.
2. يطلب من المغرب سحب جميع المشاركين في الحملة وبشكل فوري.
3. يطلب من المغرب وجميع الأطراف الأخرى المهتمة والمعنية، دون الإخلال بأي إجراء قد تتخذه الجمعية العامة بموجب قرارها 3292 (التاسع والعشرون) في 13 ديسمبر 1974، أو أي مفاوضات قد تعقدها الجهات المعنية والمهتمة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تتعاون بشكل كامل مع الأمين العام بالوفاء بالولاية الموكلة إليه في قرارات مجلس الأمن 377(1975) و379(1975).